

أضرار جسيمه يستحيل تداركها .

يطلب الطاعن :

(١) الامر بوقف تنفيذ الحكم مؤقتا حتى يفصل فى موضوع الطعن .

(٢) والحكم فى الطعن : —

اولا : ■ بقبول الطعن شكلا .

ثانيا : ■ وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والاحاله ،

المحامى / رجائى عطية

تزوير واشتراك

القضية ٢٠٠٧/٨٣٥ ج قصر النيل

٢٠٠٧/١٤ كلى وسط القاهرة

الطعن بالنقض ٧٩/٨٩٥٣ ق

محكمة النقض
الدائرة الجنائية
مذكرة
بأسباب الطعن بالنقض

مقدمة من : (محكوم ضده — طاعن [المتهم الرابع بأمر الإحالة])
وموطنه المختار مكتب الأستاذ/ محمد رجائي عطيه — وشهرته رجائي
عطيه — المحامى بالنقض — ٢٦ شارع شريف باشا — القاهرة .
ضد : النيابة العامة

فى الحكم : الصادر من محكمة جنايات القاهرة بجلسة ٢٠٠٩/٢/٣ فى الجناية رقم
٨٣٥ / ٢٠٠٧ قصر النيل (٢٠٠٧/١٤ كلى وسط القاهرة)
والمحكوم فيها حضوريا بمعاقبة بالسجن لمدة ثلاث سنوات
وبمصادرة المحررات المزورة المضبوطة .

الوقائع

أحالت النيابة العامة الطاعن / (المتهم الرابع فى أمر الإحالة) وآخرين إلى
المحاكمة بوصف أنهم فى غضون الفترة من فبراير وحتى التاسع عشر من أبريل عام
٢٠٠٥ بدائرة قسم شرطة قصر النيل — محافظة القاهرة .

الطاعن وآخرون : اشتركوا بطريقى الإتفاق والمساعدة مع المتهم الأول / فى

ارتكابه الوقائع المسندة إليه بالوصف السابق بأن اتفقوا معه على

ارتكاب وقائع التزوير فى البطاقة الشخصية رقم ١٧٨١٨

الصادرة من سجل مدنى مدينة نصر أول والتي تحمل رقم مطبوع

٢٩٧٢٣٥٩ والشيك رقم ١٣٣٠٢٧٩ ... المنسوب صدوره

لبنك " سيتى بنك " وطلب فتح الحساب لدى البنك الأهلى

المصرى فرع أبو الفدا واستعمال المحررين المزورين الأول

والثانى فى محاولة الإستيلاء على المبلغ المالى المبين قدرا

بالأوراق من حساب الشركة المصرية للسياحة (ترافكوترافل)

المودع لدى بنك " سيتى بنك " وساعده فى ارتكاب تلك الجرائم

بأن قام المتهم الثالث (.....) بإمداده بصور من الشيكات

الصادرة من الشركة المصرية للسياحة (ترافكوترافل) لتقليد

توقيعات الموظفين المختصين بتحريرها وتوقيعها وقيام المتهمين

الرابع والخامس بإمداده بالبطاقة الشخصية محل التزوير وقد تمت

الجريمة بناء على هذا الإتفاق وتلك المساعدة . الأمر المعاقب

عليه بالمواد ٤٠ / ثانيا وثالثا ، ٤١ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ،

٢١٤ ، ٢١٤ مكررا / ١ ، ٣٢١ مكررا / ١ ، ١/٣٣٦ عقوبات

والمادتين ٤٩ ، ٧٣ من القانون ١٤٣ لسنة ١٩٩٤ .

وبجلسة ٣ فبراير سنة ٢٠٠٩ قضت المحكمة حضوريا بمعاقبة الطاعن بالسجن

لمدة ثلاث سنوات وبمصادرة المحررات المزورة المضبوطة .

ولما كان هذا الحكم معيبا وباطلا فقد طعن عليه المحكوم ضده المذكور بطريق

النقض من السجن وذلك بتاريخ ٢٠٠٩/٢/١٤ وقيد الطعن تحت رقم ١٥٢ تتابع سجن

القطا .

ونورد فيما يلى أسباب الطعن بالنقض :

أسباب الطعن

أولا : القصور فى التسبب .

يبين من مطالعة مدونات أسباب الحكم المطعون فيه القاضى بإدانة الطاعن أن حصل الواقعة فى حق الطاعن وباقي المتهمين بأن المتهم الأول/ قام بالحصول على البطاقة الشخصية رقم مطبوع ٢٩٣٢٣٥٩ مدينة نصر أول والتي قدمها له المتهم الخامس / وكان الأخير قد عثر عليها ولم يردها إلى صاحبها أو يقدمها إلى مقر الشرطة خلال الفترة المقررة ، وقام بإضافة بيانات غير صحيحة وهى رقم صفر إلى رقم محل الإقامة الوارد بها ، وعدل فى رقمها بأن جعله ١٧٨٦٨ ، ونزع الصورة الصحيحة منها ووضع صورته بدلا منها وتقدم بها للبنك الأهلى فرع أبو الفدا يطالب فتح حساب لديه خاص بحساب الشركة المصرية للسياحة (ترافكو ترافل) بغية الحصول على مبلغ ثلاثمائة ألف يورو من حسابها لدى بنك " سيتى بنك " - باستعمال طرق إحتيالية من شأنها الإيهام بوجود واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة وقام المتهم الثانى / بتزوير أيضا الشيك رقم ١٣٣٠٢٧٩ المنسوب صدوره لبنك " سيتى بنك " فرع القاهرة المؤرخ ٢٠٠٥/٤/٧ بطريق الإصطناع بأن قام المتهم الثانى بطباعة فارغ الشيك فى حين قام هو بإثبات البيانات اللازمة به وتقليد التوقعيات المنسوبة للموظفين المختصين بتحريره وقدمه الثانى للأول والذى قدمه بدوره للموظف المختص بالبنك الأهلى فرع أبو الفدا مع علمهما بذلك وقد اشترك المتهم الثانى مع الأول والسادس / والمتهم / وبالتفاق معه فى تزوير البطاقة ١٧٨١٨ سجل مدنى مدينة نصر والتي تحمل رقم مطبوع ٢٩٧٢٣٥٩ والشيك رقم ١٣٣٠٢٧٩ المنسوب صدوره لبنك سيتى بنك وطلب فتح الحساب لدى البنك الأهلى المصرى فرع أبو الفدا فى محاولة للإستيلاء على المبلغ المبين سلفا من حساب الشركة المصرية للسياحة (ترافكو ترافل) المودع لدى بنك " سيتى بنك " وقام المتهم الثالث بإمداده بصور من الشيكات الصادرة من الشركة المصرية للسياحة (ترافكو ترافل) لتقليد توقعيات الموظفين المختصين بتحريرها وتوقيعها وقاموا باستعمال تلك المحررات المزورة وتمت الجريمة بناء على هذا الإتفاق وتلك المساعدة إلا أن محاولة الإستيلاء على المبلغ المبين سلفا قد أوقفت لسبب لا دخل لإرادتهم فيه وهو اكتشاف الواقعة من قبل سيتى بنك وأبلغت الشرطة وضبطت الواقعة على هذا الأساس (!؟) .

وخلصت المحكمة فى حكمها المطعون عليه إلى أن المتهمين ومنهم الطاعن قد اشتركوا مع المتهم الأول الذى قام بالحصول على البطاقة التى استعملها بوضع صورته عليها وقدمها إليه الرابع (الطاعن) والخامس وكلهم أمدوه وساعدوه فى التزوير الحاصل وكذا الشيك المراد صرفه وكشف الحساب المقدم إلى البنك لحساب الشركة — فدورهم كشركاء قائم فى الدعوى ورابطة السببية بين الأفعال متواصلة لأن دور كل منهم يساهم فى دور الآخر — ولما كانت ماديّات الدعوى ومقوماتها تقطع برابطة أفعال المتهمين كل منهم بالآخر فيكون القصد متوافرا فى هذه الدعوى وليس هناك ما يلحقه من عوار (؟) .

ومؤدى ما تقدم أن محكمة الموضوع خلصت فى حكمها إلى أن هناك اتفاقا مؤثما انعقد بين المتهمين جميعا ومنهم الطاعن بقصد الحصول على ذلك المبلغ من (سبتي بنك) بطريق الاحتيال والتزوير وقد باءت محاولتهم بالفشل لاكتشاف أمر ذلك التزوير قبل صرف ذلك المبلغ من البنك الأهلى فرع أبو الفدا بالزمالك .

وذلك كله دون أن تبين المحكمة فى حكمها الأدلة والقرائن التى استخلصت منها ثبوت الاتفاق بين المتهمين والمتهم الأول لارتكاب هذه الجرائم للإستيلاء على ذلك المبلغ دون حق .

وجاء حديث المحكمة عن ذلك الاتفاق والتواطؤ المزعوم بين المتهمين ومنهم الطاعن مرسلا لا يستخلص منه أن إرادة كل منهم قد تلاقت مع الآخرين وتطابقت لارتكاب الجرائم سالفة الذكر ، وأن وقوعها كان بناء على إعداد مسبق وتدبير سابق وخطة موضوعة تم تنفيذها بعد أن أدى كل منهم دوره فيها ، وتلك هى العناصر اللازمة لتوافر الاتفاق والمساعدة الذى انتهت المحكمة إلى ثبوتها بين المتهمين والمتهم الأول والذى على أساسه قضت المحكمة بإدانتهم متضامنين بناء على الأفعال التى ارتكبتها كل منهم ، وذلك دون بيان مفصل لعناصر ذلك الاتفاق وتلك المساعدة ومقدماتها والتى استخلصت منها ثبوتها وتوافرها فى جانبهم على نحو يقينى قاطع . الأمر الذى يعيب الحكم بالقصور ، حيث كان يتعين على المحكمة أن تبين فى حكمها عناصر هذا الاتفاق وتلك المساعدة المزعومة والتى استخلصت منها قيامهم معا بالإستيلاء على ذلك المبلغ والحصول عليه بالباطل ودون حق بطريق التزوير ، ولكنها لم تقدم فى حكمها تلك الأدلة

وافترضت وجود التواطؤ بينهم على غير أساس واقعى صائب وهو ما لا يتفق وأصول الاستدلال السديد عند القضاء بالإدانة — والذي يستلزم أن تورد المحكمة فى حكمها الأدلة المؤدية لثبوت الاتفاق المؤثم بين المتهمين وتؤدى إلى تلك النتيجة التى تحمل قضاء الحكم بإدانة المشتركين فى ذلك الاتفاق والمساهمين فيه على أساس المسؤولية التضامنية التى تجمعهم والتى لايمكن قيامها إلا على أساس ثبوت إتفاقهم مع بعضهم على مقارفة الجرائم التى قضت المحكمة بإدانة كل منهم ومعهم الطاعن عنها وهو ما قصرت المحكمة فى بيانه .

ولما كان التضامن بين المتهمين لا يفترض ولا يسأل الجانى إلا عن فعله الشخصى وحده ولا محل لمعاقبته عن أفعال أخرى ارتكبها غيره لأن المسؤولية الجنائية شخصية ولا تزر وازرة وزر أخرى ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا لقصور بيانه إذ أمسكت المحكمة عن بيان عناصر الاتفاق وتلك المساعدة المزعومين والأدلة التى استخلصت منها ثبوتها فى جانب هؤلاء المتهمين ومنهم الطاعن فى استدلال سائغ ومنطق سليم ولهذا كان حكمها معيبا متعين النقض والإحالة .

ولم توضح محكمة الموضوع كذلك فى حكمها الأدلة والعناصر التى استخلصت منها توافر القصد الجنائى لدى الطاعن وعلمه بهذا التزوير أو الوسائل الاحتيالية للإستيلاء على ذلك المبلغ دون حق وبطريق الاحتيال والنصب علما بأن هذا القصد من الأركان الجوهرية والأمور الهامة التى يتعين على المحكمة أن تقيم الدليل عليها بأسباب سائغة ومقبولة .

والثابت أن الطاعن كان لا يعلم بالمخطط الذى رسمه المتهم الأول مع من ساهم معه فى جرائمه ولم يكن الطاعن يعلم بهذا التخطيط ولم يتوقع النتائج التى حدثت ولم تتصرف نيته إلى هذا الاتجاه المنحرف الذى قام به باقى المتهمين ولا إلى الجرائم التى هدفوا إلى تحقيقها من وراء ذلك النشاط الذى قاموا به دون مشاركة الطاعن — ويكون الحكم والحال كذلك وقد قصر فى بيان الأدلة والقرائن الدالة على أن الطاعن أراد وقصد إحداث تلك النتائج التى كونت الجرائم التى تمت مساءلتهم عنها وهى جرائم التزوير ومحاولة الإستيلاء على ذلك المبلغ بطريق الاحتيال ودون حق .. ومن المقرر فى هذا الصدد أن المساهمة الجنائية فى الجرائم لا تتحقق إلا إذا ثبت أن المساهم فيها قد تدخل

فى ارتكابها وساهم فى وقوعها وهو عالم بها وأن تكون لديه نية التداخل مع باقى المساهمين تداخلا يتجاوز صدهاء مع فعله . وقد أفصح الطاعن عن انعدام القصد الجنائى لديه وأنه لم يسهم مع أى من المتهمين فى تلك الجرائم التى وقعت بعيدا عنه ودون علمه وذلك بأقواله ص / ٢٧ بالتحقيق حيث أوضح ما نصه :

" ج : (المتهم الثالث) و..... (المتهم الثانى) من حوالى شهر ونصف عرضوا علىّ أن إحنا ممكن نطبع شيك ونصرفه من البنك ولكن نحتاج لفتح حساب فى بنك ثانى فقلت لهم إزاي قالى هنطبع شيكات وأجيب لك بطاقة وتحط عليها صورتك وتروح تفتح حساب فى البنك الأهلى وتكتب الشيك ونوديه عن طريق البنك والبنك هيصرف قيمة الشيك فأنا فى الأول كنت موافق وبعدين بدأت أقلق لما عرفت أن البنك اللى هيفتح فيه الحساب هياخذ صورة البطاقة اللى عليها صورتى وقلت أنا مش هاقدر أكمل معاك ورجعت له البطاقة وقالى عادى إنت معانا ومتقلقش ولما هنصرف الفلوس هنقعد مع بعض ونقسمها وأديته البطاقة وبعد كده ارتحت ولما محمد إتمسك قالهم على كل حاجة وأنا ما عملتش حاجة .

— وأنا رجعت البطاقة لـ بتاعة "

وأخذت محكمة الموضوع بأقوال الطاعن سالفة الذكر واعتبرته معترفا بالوقائع المسندة إليه مع أن تلك الأقوال لا تحمل هذا المعنى ولا تؤدى إليه بل تنفى ذلك الاعتراف كلية لأن الإقراراف وفق مفهومه القانونى هو ما كان نسا فى ارتكاب الجريمة بكافة عناصرها وأركانها القانونية المختلفة ومن بينها ركنيها المادى والمعنوى ، وكلاهما لم يقر به المتهم الرابع (الطاعن) بل نفى تداخله فى ارتكاب أية جريمة من الجرائم التى وقعت كما نفى انصراف نيته للتداخل فيها ، حيث وقعت جميعها بعيدا عنه ولم يكن له دور إيجابى أو سلبى فى ارتكابها ، بل قطع صلته بها وأعاد البطاقة — التى سلمت إليه لنزع صورة صاحبها ووضع صورته عليها — لمن قدمها إليه من المتهمين كدليل قاطع على رفض المساهمة فى ذلك المشروع الإجرامى الذى خططه الباقون من المتهمين ، وبذلك لايمكن بحال القول بأن الطاعن قد اعترف بمساهمته فى الجرائم سالفة الذكر ويكون نفى القصد الجنائى عنه أمرا مؤكدا وكان الأمر يستلزم من المحكمة إذا رأت

عكس ذلك أن تقدم الأدلة والقرائن الدالة على أن الطاعن قصد التداخل والمساهمة مع باقى المتهمين فى الجرائم التى ارتكبوها وحدهم ، وهو ما قصر الحكم فى بيانه وتكون المحكمة على هذا النحو وقد قصرت فى بيان الركن المادى وكذلك المعنوى لجريمة الاشتراك مع الباقين فى ارتكاب جرائم التزوير والاستعمال والشروع فى النصب والتى قضت المحكمة بإدانة المتهمين عنها كما أن ما ساقه الحكم من مقدمات ووقائع فى هذا الشأن لا يستخلص منها ثبوت هذين الركنين فى جانبه .

وبذلك إنهارت الجرائم المسندة للطاعن من أساسها ، كما تكون المحكمة كذلك وقد افترضت ركن القصد الجنائى لدى الطاعن وهو أمر غير جائز لأن الأدلة فى المواد الجنائية يتعين أن يكون ثبوتها قطعيا ولا تبنى على الظن والفروض والإعتبارات المجردة .

فالأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين من الواقع الذى يثبتته الدليل المعتبر ، ولا تؤسس على الظن والإحتمال من الفروض والاعتبارات المجردة والأدلة الإحتمالية .

* نقض ١٩٧٧/١/٢٤ - س ٢٨ - ٢٨ - ١٣٢

* نقض ١٩٧٧/٢/٦ - س ٢٨ - ٣٩ - ١٨٠

* نقض ١٩٧٣/١/٢٩ - س ٢٤ - ٢٧ - ١١٤

* نقض ١٩٧٢/١١ / ١٢ - س ٢٣ - ٢٦٨ - ١١٨٤

* نقض ١٩٦٨/١/٢٩ - س ١٩ - ٢٢ - ١٢٠

* نقض ١٩٧٣/١٢/٢ - س ٢٤ - ٢٢٨ - ١١١٢

* كما قضت محكمة النقض بأن:

" المحكمة لا تبنى حكمها الا على الوقائع الثابتة فى الدعوى ، وليس لها أن تقيم قضاءها على أمور لا سند لها من الأوراق المطروحة عليها " وأن الأحكام يجب أن تبنى على أسس صحيحة من أوراق الدعوى فإذا استند الحكم إلى رواية أو واقعة لا أصل لها فى التحقيقات فإنه يكون معيباً لإبنتائه على أساس فاسد "

* نقض ١٩٨٤/١/١٥ - س ٣٥ - ٨ - ٥٠

* نقض ١٩٨٢/٣/٢٣ - س ٣٣ - ٨٠ - ٣٩٧

* نقض ١٩٧٥/٢/٢٤ — س ٢٦ — ٤٢ — ١٨٨

* نقض ١٩٧٩/٢/١٢ — س ٣٠ — ٤٨ — ٢٤٠

* نقض ١٩٧٢/١/٣ — س ٢٣ — ٥ — ١٧

ومن المقرر في هذا الصدد أن المسؤولية الجنائية لا تقام إلا على الأدلة القاطعة الجازمة التي يثبتها الدليل المُعتبر ولا تؤسس بالظن والإحتمال على الفروض والإحتمالات والإعتبارات المجردة.

* نقض ١٩٧٧/١/٢٤ — س ٢٨ — ٢٨ — ١٣٢ — طعن ١٠٨٧ / ٤٦ ق

* نقض ١٩٨٥/١٠/١٧ — س ٣٦ — ١٥٨ — ٨٧٨ طعن ٥٥/٦١٥ ق

ومن المقرر لذلك أن الشارع الجنائي لا يعترف بقرائن الخطأ ، وخطته في ذلك مختلفة عن خطة الشارع المدني ، وتستند خطة الشارع الجنائي الى مبدأ شخصية المسؤولية الجنائية . وتطبيقاً لذلك ، لا يفترض خطأ من ارتكب فعلاً . بل يتعين اثبات ذلك الخطأ ، والمكلف بالإثبات هو سلطة الإتهام ، فان لم يثبت خطأ المتهم تعين على القاضي أن يبرئه ، دون أن يكلفه بإثبات أنه لم يأت خطأ .

* شرح العقوبات — القسم الخاص — للدكتور نجيب حسنى — ط ١٧٨٦ — ٤١٤

* نقض ١٩٣١/٤/٢٣ — مج القواعد القانونية — عمر — ج ٢ — ٢٤٨ — ٣٠٠

* نقض ١٩٦٩/٦/٣٠ — س ٢٠ — ١٩٤ — ٩٩٣

كما ينبغي كذلك أن تبين المحكمة في حكمها رابطة السببية بين نشاط الطاعن والأفعال المادية المسندة إليه ، على فرض قيامه بها ، والجرائم التي وقعت من المتهمين الآخرين والنتائج التي حدثت والتي ترتب عليها التزوير والشروع في الاستيلاء على ذلك المبلغ دون حق وبطريق النصب والاحتيال — وهو الأمر الذي كان يقتضى من المحكمة إثبات الصلة المباشرة بين نشاط الطاعن وأفعال باقى المتهمين الآخرين خاصة المتهم الأول والتي دين عنها بحيث ما كان يمكن أن تقع الجرائم المذكورة لولا سلوك الطاعن ونشاطه والأدوار التي قام بها لتنفيذ ذلك الاتفاق المزعوم وذلك على الفرض جدلاً بأنه قام بثمة نشاط مؤثم — حيث يشترط وقوعها بناء على إسهام المساهم فيها وكنتيجة حتمية لمساهمته في ذلك الاتفاق الذى قيل بأنه انعقد بينهم خاصة وأن هذا الاتفاق المؤثم يتعين

ثبوت انعقاده بتلاقى إرادة كل منهم وتطابقها مع إرادة الآخرين فى عالم الواقع لا فى عالم الأفكار والخواطر أو الأوهام والظنون ، كما أنه يحتاج إلى ركن معنوى هو ذلك العزم المشترك المصمم عليه والإرادة الجامعة المقصودة من الاتحاد المذكور إنعقادا واضح المعالم ومحددا ومؤكدا .

وقد أشار دفاع الطاعن فى مرافعته إلى أن كافة هذه الأركان اللازم توافرها فى الجرائم سائلة الذكر والمسندة إليه بأمر الإحالة غير متوافرة فى جانبه إذ لم يرتكب أية أفعال مادية يمكن القول معها بأنه ساهم مع باقى المتهمين بما فى ذلك المتهم الأول فى ارتكاب الجرائم التى وقعت ، كما لم تتجه إرادته إلى الإسهام فيها أو المشاركة فى وقوعها ، وأن مجرد علمه بها سواء كان سابقا أو معاصرا أو لاحقا لوقوعها فإن كل ذلك لا يرتب مساءلته عنها ولا يؤدى إلى الحكم بإدانتها بها لأن العلم بالجريمة وعدم إبلاغ السلطات المختصة بها لا يرتب أن العالم بها قصد الإسهام فى وقوعها أو المشاركة فى ارتكابها طالما أن الإرادة لم تتجه هذا الاتجاه المنحرف ولم تقصد المشاركة فى تلك الأفعال المؤثمة — ولأن العلم بالجريمة لا يصلح وحده لإثبات توافر القصد الجنائى بل لابد أن يقترن هذا العلم بإرادة التدخل فى ارتكابها وعلى ذلك فإن العلم والإرادة شرطان لتوافر القصد الجنائى لدى الجانى فى الجرائم العمدية ، ولا يغنى أحدهما عن ضرورة توافر الثانى فمن علم بالجريمة ولم تتجه إرادته للإسهام فيها كشريك أو فاعل أصلى لا جناح عليه ، ولا يمكن اعتباره مساهما فى وقوعها على أى وجه من وجوه المساءلة الجنائية . وكان من المتعين على المحكمة أن تبين فى حكمها تلك العناصر التى استخلصت منها ثبوت إتجاه إرادة الطاعن إلى الإسهام مع المتهم الأول وباقى المتهمين فى ارتكاب جرائم التزوير والشروع فى النصب التى وقعت ولا تكتفى بما أوردته فى أسباب حكمها بأن الطاعن أسهم فى هذه الجرائم مما أدى إلى وقوعها لأنها لم تبين دوره فيها ولا ما يفيد إتجاه إرادته عن عمد وقصد للقيام بهذا الدور تنفيذا للقصد المشترك الذى عقد العزم عليه مع باقى المتهمين ولهذا كان الحكم معيبا لقصوره متعين النقض والإحالة كما سبق البيان .

*** وبذلك قضت محكمة النقض وقالت بأن :**

" الاشتراك فى التزوير وإن كان يتم غالباً دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه إلا أنه يتعين لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها طالما كان اعتقادها سائغاً تبرره الوقائع التى أثبتتها الحكم — فإذا خلت مدوناته من بيان الظروف والملابس التى تظاهر الإعتقاد باشتراك الطاعن فى التزوير فى الأوراق الرسمية واكتفى فى ذلك بعبارات عامه مجملة ومجهلة لا يبين منها حقيقة مقصود الحكم فى شأن الواقع المعروض الذى هو مدار الأحكام ، ولا يحقق بها الغرض الذى قصده الشارع من تسببها من الوضوح والبيان فإنه يكون قاصراً بما يوجب نقضه "

* نقض ١٩٨٣/٣/١٦ — س ٣٤ — ٧٥ — ٣٧١ — طعن ٥٢/٥٨٠٢ ق

وقضت أيضاً بأن :

" الاتفاق يتطلب تقابل الارادات تقابلاً صريحاً على أركان الواقعة الجنائية التى تكون محلاً له وهو غير التوافق الذى هو توارد خواطر الجناة على ارتكاب فعل معين ينتويه كل واحد منهم فى نفسه مستقلاً عن الآخرين دون أن يكون بينهم اتفاق سابق ولو كان كل منهم على حده قد أصر على ما تواردت الخواطر عليه . وهو مالا يستوجب مساءلة سائر من توافقوا على فعل ارتكبه بعضهم إلا فى الأحوال المبينة فى القانون على سبيل الحصر — كالشأن فيما نصت عليه المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات — إما فى غير تلك الأحوال فإنه يجب لمعاقبة المتهم عن فعل ارتكبه غيره أن يكون فاعلاً فيه أو شريكاً بالمعنى المحدد فى القانون " .

* نقض ١٩٧٩/٣/١٩ — س ٣٠ — ٧٦ — ٣٦٩

* " أن الاشتراك بالمساعدة لا يتحقق إلا إذا ثبت أن الشريك قصد الاشتراك فى الجريمة وهو عالم بها وأنه ساعد فى الأعمال المجهزة أو المسهلة لارتكابها " .

* نقض ١٩٥٥/١/١١ — س ٦ — ١٤٤ — ٤٣٩

* نقض ١٩٦٩/١/١٣ — س ٢٠ — ٢٤ — ١٠٨

* نقض ٢٠٠٠/٤/١٢ — الطعن ٦٧/٢٧٧٠٣ ق

وقد قضت محكمة النقض بأنه :

" لما كان العلم بوقوع الجريمة لا يعتبر فى القانون أساسا لمساءلة جنائية على اعتبار أن العالم بوقوعها يعد شريكا فى مقارفتها ، إذ أن الاشتراك فى الجريمة لا يعتبر قائما طبقا لصريح نص المادة / ٤٠ من قانون العقوبات إلا إذا توافر فى حق المتهم ثبوت اتفاهه مع الجانى على مقارفتها أو تحريضه إياه على ارتكابها أو مساعدته إياه مع علمه بأنه مقبل على ذلك ، كان الحكم الذى يرتب مساءلة المتهم كشريك فى جريمة التزوير على مجرد علمه بالتزوير قاصرا قصورا يستوجب نقضه إذ أن مجرد العلم لا يكفى بذاته لثبوت الاتفاق أو التحريض أو المساعدة على ارتكاب الجريمة " .

* نقض ١٩٥٠/١١/٢٧ - س ٢ - ٨٨ - ٢٢٩

وقد قضت محكمة النقض بأنه :

" لما كان الحكم قد دان الطاعن بجريمة الاشتراك بطريق الاتفاق والمساعدة ، فقد كان عليه أن يستظهر عناصر هذا الاشتراك وطريقته وأن يبين الأدلة الدالة على ذلك بيانا يوضحها ويكشف عن قيامها ، وذلك من واقع الدعوى وظروفها ، بيد أن ما أورده الحكم من مجرد ترك الطاعن مكانا خاليا فى أصول إيصالات التوريد وإجرائه إضافة بخط يده بعد التوريد • لا يفيد فى ذاته الاتفاق كطريق من طرق الاشتراك ، إذ يشترط فى ذلك أن تتحد النية على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، وهو ما لم يدلل الحكم على توافره ، كما لم يثبت فى حق الطاعن توافر الاشتراك بأى طريق آخر حدده القانون • لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه " .

* نقض ١٩٨٣/٦/١٥ - س ٣٤ - ١٥٣ - ٧٧٨

* نقض ١٩٨٣/٥/١١ - س ٣٤ - ١٢٥ - ٦٢٤

* نقض ٢٠٠٠/٤/١٢ - الطعن ٦٧/٢٧٧٠٣ ق

وقضت كذلك بأنه :

" من المقرر أن الحكم متى كان قد قضى بإدانة المتهم فى جريمة الاشتراك فى الجريمة بطريقى الإتفاق والمساعدة فإن عليه أن يستظهر عناصر هذا الاشتراك وأن يبين الأدلة الدالة على ذلك بيانا يوضحها ويكشف عن قيامها وذلك من واقع الدعوى وظروفها وإلا كان قاصر البيان " .

* نقض ٢٦/١٠/١٩٦٤ - س ١٥ - ١٢٢ - ٦١٩ - طعن رقم ٣٤/٤٨٠ ق

* وقضت محكمة النقض بأنه : ـ

" متى دان الحكم الطاعن فى جريمة الاشتراك فى التربح بطريقى الإتفاق والمساعدة فإن عليه أن يستظهر عناصر هذا الاشتراك وطريقته وأن يبين الأدلة الدالة على ذلك بياناً يوضحها ويكشف عن قيامها وذلك من واقع الدعوى وظروفها "

* نقض ١١/١٠/١٩٩٤ - س ٤٥ - ١٣٢ - ٨٣٧ - طعن ٦٢/٢٠٧٤٣ ق

وقضت أيضا بأن :

" مناط جواز إثبات الاشتراك بطريق الإستنتاج إستناداً إلى قرائن أن تكون القرائن منصبة على واقعة التحريض أو الاتفاق فى ذاته وأن يكون إستخلاص الحكم للدليل المستمد منها سائغاً لا يتجافى مع المنطق أو القانون - فإذا كانت الأسباب التى إعتد عليها الحكم فى إدانة المتهم والعناصر التى إستخلص منها وجود الاشتراك لا تؤدى إلى ما إنتهى إليه فعندئذ يكون لمحكمة النقض بما لها من حق الرقابة على صحة تطبيق القانون أن تتدخل وتصحح هذا الإستخلاص بما يتفق مع المنطق والقانون "

* نقض ١٧/٥/١٩٦٠ - س ١١ - ٩٠ - ٤٦٧

* نقض ١١/٥/١٩٨٨ - ٣٩ - ١٠٤ - ٦٩٨

* نقض ٣/١١/١٩٨٨ - س ٣٩ - ١٥٢ - ١٠٠١

* نقض ١٢/٤/٢٠٠٠ - الطعن ٦٧/٢٧٧٠٣ ق

ثانياً : القصور فى التسبيب والتناقض .

بالرجوع إلى صورة الواقعة كما أوردها الحكم المطعون فيه يتبين أن محكمة الموضوع أوردت فى صدر حكمها ما يفيد أن المتهم الأول قام بالحصول على البطاقة الشخصية رقم مطبوع ٢٩١٧٢٣٥٩ مدينة نصر أول والتى قدمها له المتهم الخامس الذى كان قد عثر عليها ولم يردها إلى صاحبها .

ومفاد ذلك أن تصوير المحكمة للواقعة التى قضت بإدانة الطاعن عنها هو أن المتهم الخامس المذكور هو الذى قدم البطاقة الشخصية ذات الرقم السالف الذكر والتى

تخص صاحبها / والتي حدث بها التلاعب والتزوير واستعان بها المتهم الأول بعد تزويرها في فتح حساب باسم صاحبها - بعد نزع صورته عليها ووضع صورة المتهم الأول مكانها - بفرع البنك الأهلي بالزمالك (أبو الفدا) وفق ما جاء بباقي بيان الحكم للواقعة التي قضت المحكمة بإدانة الطاعن عنها والسابق ببيانها في السبب الأول من أسباب هذا الطعن ، ولم تستقر المحكمة على هذه الصورة بل جاء بتحصيلها لمضمون شهادة الضابط / محمد محمد عبد المنعم عوض متفش المباحث أن المتهم الرابع قام بالتلاعب في بيانات البطاقة المزورة والمتهم الخامس عثر على تلك البطاقة وقدمها للمتهم الرابع ، ثم خلصت المحكمة في حكمها عند وصف التهم التي قضت بإدانة المتهمين بناء عليها إلى أن الذي قدم البطاقة الشخصية المشار إليها للمتهم الأول واستعان بها في فتح ذلك الحساب بالبنك الأهلي بالزمالك هما المتهمان الرابع (الطاعن) والخامس - الأمر الذي يشكل تعارضا في أسباب الحكم بحيث لم يعد يُعرف من تلك الأسباب ما إذا كان المتهم الذي قدم تلك البطاقة للمتهم الأول هو المتهم الخامس أو الرابع أو كلاهما معا - وهذا الاضطراب الذي شاب الحكم المطعون فيه على هذا النحو ينبىء عن اضطراب صورة الواقعة في ذهن المحكمة وعدم استقرارها الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة ، إذ كان على المحكمة أن تستقر على حال بالنسبة لتحديد شخص الجانى الذى قام بهذا الفعل الذى مكن المتهم الأول من فتح ذلك الحساب باسم صاحب البطاقة المذكورة بعد نزع صورته منها ووضع صورة المتهم الأول عليها ليتمكن من تحويل المبلغ المذكور من حساب شركة السياحة ببنك (سیتی بنك) إلى ذلك الحساب بالبنك الأهلي ليستولى عليه بالباطل ودون حق - وهذا الاضطراب الذي شاب الحكم وعلى هذا النحو يعجز محكمة النقض ولا شك عن مراقبة مدى صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم بما يعيبه ويستوجب نقضه والإعادة .

كما يُنبىء ذلك أيضا عن أن المحكمة لم تمحص واقعة الدعوى التمهيص الدقيق والشامل والذي يُهيبى لها الفرصة للفصل فيها عن فهم كامل وإدراك وتفتن للتعرف على وجه الحقيقة .

وهكذا جاءت أسباب الحكم مشوبة بالاضطراب والتناقض حيث نفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر بما يخل بمنطقه وصحة استدلاله إذ ينبىء ذلك عن عدم استقرار

صورة الواقعة وكيفية حدوثها في ذهن المحكمة — ويعجز بالتالي محكمة النقض عن بسط رقابتها على الحكم بسبب ما شابه من تضارب وتعارض بين أسبابه فضلا عما لحق بها من غموض وإبهام . وهو ما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

* نقض ١٩٩٤/٥/١١ — س ٤٥ — ٩٨ — ٦٣٩ — طعن ١١٦٧٦ / ٦٢ ق

• كما قضت محكمة النقض بأنه : ■

" يستحيل مع تغاير وإختلاف وتباين وتناقض وتضارب وتهاتر كل صورة للواقعة في كل موضع من مدونات الحكم عنه في الموضوعين الآخرين ، مما يشكل في ذاته تهاترا وتناقضا تتماهى به الأسباب ، فإن ذلك كله يكشف أيضا عن قصور وأختلال فكرة الحكم عن عناصر الواقعة واضطراب عقيدته بشأنها بشكل يستحيل معه استخلاص مقومات الحكم ولا على أى أساس أقام قضاءه ويعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على الوجه الصحيح لاضطراب العناصر التي أوردتها الحكم وإيراده أكثر من صورة للواقعة فضلا عن القصور في بيان مؤدى كل دليل على حدة بيانا كافيا ، — مما يستحيل معه التعرف على أى أساس كونت المحكمة عقيدتها وحكمت في الدعوى " .

* نقض ١٩٧٧/١/٩ — س ٢٨ — ٩ — ٤٤

* نقض ١٩٨٥/٦/١١ — س ٣٦ — ١٣٦ — ٧٦٩

* نقض ١٩٨٢/١١/٤ — س ٣٣ — ١٧٤ — ٨٤٧

ومن زاوية أخرى تساندت المحكمة كذلك في حكمها بإدانة المتهمين إلى الإقرارات الصادرة من المتهمين الثاني والثالث والخامس بأدوارهم في ارتكاب الواقعة دون أن تبين المحكمة مضمون هذه الإقرارات ومؤداها مستمدة من أصولها الثابتة بأوراق الدعوى وهو قصور تردى فيه الحكم محل هذا الطعن ، لأن المادة ٣١٠ إجراءات جنائية توجب على كل حكم صادر بالإدانة ضرورة اشتماله على بيان مفصل وواضح لمضمون كافة الأدلة التي تتساند إليها المحكمة في قضائها بالإدانة بحيث لا يشوبه ثمة قصور أو غموض أو إبهام — وذلك حتى تستطيع محكمة النقض ممارسة سلطتها في مراقبة صحة تطبيق القانون وسلامة المأخذ .

وتواتر قضاء محكمة النقض ، فى تطبيق أحكام المادة / ٣١٠ أ . ج ، على أنه :
 " يجب أن تكون مدونات الحكم كافية بذاتها لإيضاح أن المحكمة حين قضت فى الدعوى بالإدانة قد ألمت إماما صحيحا بمبنى الأدلة القائمة فيها ، والأساس الذى تقوم عليه شهادة كل شاهد ويقوم عليه كل دليل ، وأنه كيما يتحقق ذلك ويتحقق الغرض من التسبيب فإنه يجب أن يكون فى بيان جلى مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، أما إفراغ الحكم فى عبارات معماة أو وضعه فى صورة مجملة مجهلة فلا يحقق الغرض الذى قصده الشارع من إستيجاب تسبيب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من أعمال رقابتها على وجهها الصحيح ومن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم . "

- نقض ١٩٧٦/٣/٢٢ - س ٢٧ - ٧١ - ٣٣٧
- نقض ١٩٧٢/١/١٠ - س ٢٣ - ١٦ - ٥٧
- نقض ١٩٧٣/١/٢٩ - س ٢٤ - ٢٧ - ١١٤
- نقض ١٩٧٥/٤/٢٧ - س ٢٦ - ٨٣ - ٣٥٨
- نقض ١٩٨٢/١/١٢ - س ٣٣ - ٤ - ٢٦
- نقض ١٩٨٢/١/١٩ - س ٣٣ - ٧ - ٤٦

كما قضت محكمة النقض بأنه :

" يجب ألاّ يَجمَل الحكم أدلة الثبوت فى الدعوى بل عليه أن يبينها فى وضوح وأن يورد مؤداها فى بيان مفصل للوقوف على ما يمكن أن يستفاد منها فى مقام الرد على الدفوع الجوهرية التى يدلى بها المتهم وحتى يمكن أن يتحقق الذى قصده الشارع من تسبيب الأحكام ويمكن محكمة النقض من أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا . "

- نقض ١٩٧٢/١١/١٩ - س ٢٣ - ٢٧٣ - ١٢١١

كما قضت بأنه :

" من المقرر أنه يجب فى كل حكم بالإدانة أن يورد ما استند إليه من أدلة الثبوت وأن يبين مؤداها بيانا كافيا يتضح وجه استدلاله بها . "

- نقض ١٩٨٣/١١/١٥ - س ٣٤ - ١٩١ - ٩٥٧

كما قضت بأنه :

" من المقرر أنه يجب إيراد الأدلة التي تستند إليها المحكمة وبيان مؤداها فى حكمها بيانا كافيا . فلا يكفى الإشارة إليها بل ينبغى سرد مضمون كل دليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده الواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ومبلغ إتساقه مع باقى الأدلة . "

• نقض ١٩٧٩/٢/٨ - س ٣٠ - ٤٦ - ص ٢٣١

كما قضت بأنه :

" من المقرر أنه يجب إيراد الأدلة التي تستند إليها المحكمة وبيان مؤداها فى الحكم بيانا كافيا فلا يكفى مجرد الإشارة إليها بل ينبغى سرد مضمون الدليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة التي اقتنعت بها المحكمة ومبلغ إتساقه مع باقى الأدلة التي أقرها الحكم حتى يتضح وجه استدلاله بها . "

• نقض ١٩٦٩/١١/١٧ - س ٢٠ - ٢١٦ - ١٢٨٥

• نقض ١٩٨٤/١/١٩ - س ٣٥ - ١٤ - ٧٤

ولأن الحكم يتعين اشتماله على أسبابه المحررة على نحو منطقي بحيث يتضمن مقدماته التي استخلصت منها المحكمة النتائج المنطقية المترتبة عليها فإذا شاب تلك المقدمات ثمة قصور أو غموض أو إبهام أو تعميم وإجمال فإن النتيجة التي تنتهى إليها المحكمة لابد وأن تكون خاطئة ، ولأن تحرير أسباب الحكم على هذا النحو الصحيح يُعد من أهم الضمانات التي أوجبها القانون على القضاة ويُسهم تحريرها على الوجه الذى أوجبه القانون فى رفع ما قد يكون قد ران على الأذهان من تعسف لقضاة وإساءة استعمال سلطتهم .

وقضت محكمة النقض بأن :

" تسبب الأحكام تعد من أهم الغايات التي فرضها القانون على القضاة إذ هو مظهر قيامهم بما عليهم من واجب تدقيق البحث وإمعان النظر للتعرف على وجه الحقيقة التي يعلنونها فيما يفصلون فيه من دعاوى وبه وحده يسلمون من مظنة التحكم والاستبداد ويرفعون به ما قد يكون قد ران على الأذهان من الشكوك فيدعون الجميع الى عدلهم

مطمئنين — ولا تتفع الاسباب اذا كانت عباراتها مجملة لاتقنع أحدا ولا تجد محكمة النقض فيها مجالا لتبيين صحة الحكم من فسادة " .

* نقض ١٩٢٩/٢/٢١ — مج القواعد القانونية — عمر — ج ١ - ١٧٠ - ١٧٨

يضاف إلى ما تقدم أن محكمة الموضوع حصلت من أقوال الضابط / محمد عبد المنعم عوض ما يفيد أن المتهم الرابع أقر له عند ضبطه بأنه قام بالتلاعب فى بيانات البطاقة الشخصية المزورة والتي استعملها المتهم الأول فى فتح الحساب بالبنك الأهلى فرع أبو الفدا — باسم / صاحبها بعد نزع صورته منها ووضع صورة المتهم الأول عليها — وذلك دون أن تبين المحكمة فى حكمها ماهية ذلك التلاعب الذى أقر الطاعن بقيامه به فى تلك البطاقة خاصة وأن التلاعب فى المحررات له صور متعددة ويلزم لكى يكون التزوير أو التلاعب فى المحرر مؤثما ومعاقب عليه أن يكون فى بيان جوهري مما أعد المحرر لإثباته .

فإذا كان هذا التزوير أو التلاعب فى بيان غير جوهري ودون ان يكون المحرر المذكور معدا لإثباته كان فعل الجاني غير مؤثم ولا عقاب عليه ، ولهذا جاء تحصيل المحكمة لمضمون ذلك الدليل مشوبا بإجمال وغموض إذ لا تستطيع المطلع على الحكم التعرف على كنه ذلك التلاعب المدعى بأن الطاعن أقر به لذلك الضابط بعد ضبطه . الأمر الذى يصم الحكم بقصور آخر فى البيان بالنسبة لهذا الدليل بما يستوجب نقض الحكم بأكمله ، لأن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة ومنها مجتمعة تتكون عقيدتها بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على أثر ذلك فى تقديرها لسائر الأدلة الأخرى .

ومن المقرر المعروف أن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة ، — يكمل بعضها بعضا ، ويشد بعضها بعضا ، بحيث لا يمكن التعرف على مقدار الأثر الذى كان للإستدلال الفاسد على عقيدة المحكمة ، وماذا كان سوف يكون رأيها إذا تنبتهت إلى فساد ما اعتقدته خطأ على خلاف الثابت وعلى خلاف الحقيقة .

• نقض ١٩٨٦/١/٢٢ — س ٣٧ — ٢٥ — ١١٤ — طعن ٥٥/٤٩٨٥

• نقض ١٩٩٠/٧/٧ — س ٤١ — ١٤٠ — ٨٠٦

• نقض ١٩٨٥/٣/٢٨ — س ٣٦ — ٨٣ — ٥٠٠

• نقض ١٩٨٦/١٠/٩ — س ٣٧ — ١٣٨ — ٧٢٨

- نقض ٢٣/٢/١٩٨٣ - س ٣٤ - ٥٣ - ٢٧٤
- نقض ١٥/١/١٩٨٤ - س ٣٥ - رقم ٨ - ص ٥٠
- نقض ٢٧/١٠/١٩٦٩ - س ٢٠ - ٢٢٩ - ١١٥٧
- نقض ١٦/٥/١٩٨٥ - س ٣٦ - ١٢٠ - ٦٧٧
- نقض ٦/٥/١٩٧٩ - س ٣٠ - ١٤٤ - ٥٣٤
- نقض ٤/١١/١٩٨٢ - س ٣٣ - ١٧٤ - ٨٤٧ .

وكان يتعين على المحكمة تحصيل مضمون أقوال ذلك الشاهد على نحو مفصل وواضح بحيث يبين منه عناصر الدور الذى قام به الطاعن وأقر به إليه حتى يمكن التعرف على تلك العناصر وتحديد مدى أهميتها وجوهريتها للاحتجاج بها عند استعمال تلك البطاقة التى حدث بها ذلك التلاعب ولا تكفى بذلك القول بأن إقرار الطاعن انصب على تلاعبه فى البطاقة الشخصية سالفة الذكر .

لأن تلك العبارة يشوبها الإجمال والتعميم ولا يستطيع المطلع على الحكم وكذلك محكمة النقض التعرف على أهمية البيانات التى كانت محل التلاعب من جانب الطاعن - لأنه ليس كل تلاعب فى المحرر يصلح ان يكون محلاً لجريمة التزوير بل يتعين أن يكون هذا البيان جوهرياً مما أعد المحرر لإثباته ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيباً لقصوره .

ولا يرفع هذا العوار عن الحكم أن تكون أوراق الدعوى قد اشتملت على البيانات التى كانت محل التلاعب من الطاعن لأن ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التى يتعين اشتمالها على كافة بياناتها الجوهرية وعلى رأسها أسبابه التى تحمل منطوقه وتؤدى إليها وتنتجها فى منطق سائغ ومقبول ولهذا يتعين أن تشتمل على كافة عناصره ولا يجوز الإستعانة بأية ورقة أخرى لبيان تلك العناصر واستظهار كنهها كما أن محكمة النقض لا تستعين فى مباشرة سلطتها فى مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة بأى أوراق أخرى خارج ورقة الحكم الرسمية ولو كانت مرفقة بأوراق الدعوى .

وقد قضت محكمة النقض بأن :

ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التى يتعين إشتمالها على كافة بياناتها الجوهرية ومنها البيان المفصل الواضح لكل دليل من أدلة الثبوت التى اقتنعت بها المحكمة ووثقت بصحتها وأطمأنت إليها ولا يكمل محضر الجلسة إلا فى صدد بيانات الديباجة والأجراءات التى اتبعتها المحكمة أثناء نظر الدعوى أما بيان مؤدى الدليل ومضمونه فيتعين اشمال مدونات أسباب الحكم لكل ما يتصل به من بيان يوضحه ولا يجوز بحال الاستعانة بما جاء بمحضر الجلسة لتوضيح أو بيان الدليل الذى اتخذته المحكمة سنداً لقضائها بالإدانة .

* نقض ١٩٧٢/٦/٥ - س ٢٣ - ٢٠١ - ٨٩٨

* نقض ١٩٦٨/٤/١٥ - س ١٩ - ٨٩ - ٤٦٠

* نقض ١٩٦٥/٥/١٨ - س ١٦ - ١٠٠ - ٣٣٩

وإذ كان ما تقدم جميعه فإن الحكم محل هذا الطعن يكون معيبا لقصوره واجبا نقضه والإحالة كما سبق البيان .

وقضت محكمة النقض بأن :

" علّة قيام التزوير هى أن يكون موضوعه تغييرا جوهريا وفى أحد البيانات الجوهرية اللازم إثباتها فى المحرر . وأنه لايكفى للعقاب عن التزوير أن يكون الجانى قد قرر غير الحقيقة فى المحرر بل يجب أن يكون الكذب قد وقع فى جزء من أجزاء المحرر الجوهرية التى من أجلها أعد المحرر لإثباته . فإذا كان تغيير الحقيقة قد وقع فى بيان غير جوهري من بيانات المحرر - فهذا التغيير لا يقوم به التزوير . وأن يكون البيان واجب الإدراج فى المحرر حتى يكون له الشكل الذى تحدده اللوائح والقوانين هو الذى يعد من البيانات الجوهرية التى يمكن أن تكون محلا للعقاب عن التزوير . وأنه لا محل للعقاب على التزوير إذ كان تغيير الحقيقة قد انصب على بيان غير جوهري . "

• نقض ١٩٧٤/١٢/٨ - س ٢٥ - رقم ١٧٨ - ص ٨٣٠

• نقض ١٩٥٩/٤/٢٨ - س ١٠ - رقم ١١٢ - ص ٥١٢

ثالثا : قصور آخر فى التسبيب .

كان الدفع ببطلان إقرارات الطاعن وباقي المتهمين من الثاني للسادس من بين الدفوع الجوهرية التي تمسك بها الدفاع وذهب إلى أنهم تعرضوا جميعا لشتى أصناف وصور التعدى والتعذيب لحملهم على الاعتراف بارتكاب الواقعة بالإضافة إلى تهديدهم بإيقاع الأذى والتعدى على ذويهم خاصة الآباء والأمهات ولهذا اضطروا للإقرار بما أقروا به تحت ضغط هذا الإكراه وذلك التهديد خشية ما يقع من عدوان محقق من رجال الضبط بما يؤذن بالموت المحقق أو بالقليل بالأضرار البالغة . الأمر الذى أبطل هذه الإقرارات والأدلة المستمدة منها لأن شرط الإقرارات الصحيحة والتي يعتد بها ويعول عليها أن تكون صادرة عن إرادة حرة ومختارة — فإذا كان صدورها عن إكراه أيا كان قدره كانت باطلة وكذلك إذا كانت صادرة تحت تأثير التهديد أو الوعيد ولو كانت صحيحة ومطابقة للحقيقة والواقع .

وقد نصت على ذلك المادة ٣٠٢ إجراءات جنائية وجرى نصها على أن :

كل قول يثبت أنه صدر من أحد المتهمين أو الشهود تحت وطأة الإكراه أو التهديد يُهدر ولا يُعول عليه " .

وضمنا لهذه الضوابط فقد أحاط المشرع الاعتراف والإقرار باهتمام خاص فحظر استجواب المتهم إلا فى مرحلة التحقيق الابتدائى الذى تجريه النيابة العامة أو قاضى التحقيق — دون مرحلة التحقيق النهائى الذى تجريه المحكمة أثناء المحاكمة إلا إذا قبل المتهم ذلك (المادة ٢٧٤ أ . ج) التى نصت على أنه : "لايجوز استجواب المتهم أثناء المحاكمة إلا إذا قبل ذلك " — وإذا رفض الإجابة لما يُوجه إليه من أسئلة فلا يجوز للمحكمة أن تتخذ من رفضه قرينة على ثبوت التهمة ضده — وقد أجمعت التشريعات الحديثة على بطلان الاعتراف الذى يصدر من المتهم بناء على الإكراه الواقع عليه ، بل يعاقب التشريع المصرى كل من اعتدى على المتهم لحمله على الاعتراف وذلك فى المادة ١٢٦ عقوبات — كما يبطل الاعتراف كذلك إذا صدر تحت تأثير الإكراه المعنوى مثل التهديد أو الوعد والوعيد — وهذا النوع من الإكراه لا يترك أثرا فى الجسم يدل عليه ويُنْبئ عنه ولكنه يبطل إرادته ، وقد يكون أشد وطأة عليه وأبعد تأثيراً على إرادته من الإكراه المادى ، كما فى حالة التهديد بالتعدي والإيذاء على أصول المتهم أو

فروعه ، وقد دفع الطاعن بصدور إقراراته تحت تأثير الإكراه أو التهديد فور مثوله أمام سلطة التحقيق عند استجوابه وقال ما نصه (**ص ٢٩ بالتحقيق**) :

" ج : مفتش المباحث طلب مني البطاقة وفتح محضر وكان يسأل ويتولى الإجابة من غير ما أنا أرد من خوفى منهم وبأن عندهم خوازيق وبعد ما خلص قال أمضى من غير ما أقرأ هو كتب إليه وبعدين أنا مضيت على عدة ورقات وعملوا لي فيش وتشبيهه وجابوني على النيابة " .

وكذلك الحال بالنسبة لباقي المتهمين الذين تم ضبطهم ، وعاود الدفاع التمسك بهذا التعدي والإكراه والتهديد أمام محكمة الموضوع بما دفعهم إلي الإقرار بما أقرؤا به — فى أعقاب الضبط غير المشروع — بسبب هذا الضغط الذى تم قبل إستصدار الإذن من سلطة التحقيق .

وتصدى الحكم المطعون فيه للرد على هذا الدفع الجوهري بقوله:

" إن هذا الدفع مردود بما هو مقرر من ان الاعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التى تملك المحكمة كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات ولها أن تأخذ به متى اطمأنت إلي صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع ، كما أن لها دون غيرها البت فى صحة ما يدعيه الدفاع من أن الاعتراف الذى أدلى به المتهمون قد انتزع منهم بطريق الإكراه ، وأنه لما كان الاعتراف الذى أدلى به قد جاء دالا على الواقعة ومادياتها وعناصر الإثبات فيها من ضبطهم والبطاقة التى قاموا بتزويرها والتى عثر عليها والتى لم ترد لصاحبها أو يسلمها من عثر عليها للشرطة فى المدة المقررة والشيك المزور وكشف الحساب قبل أن تتم جريمة الاستيلاء على المبلغ الذى كان يراد الاستيلاء عليه ، وهذا التسلسل فيما نسب إلي المتهمين وتحديد دور كل منهم وفق ما سطر بالتحقيقات بأقوالهم واعترافاتهم وخلو الأوراق بالدعوى من أثر الإكراه المدعى به إلا من لفظ مرسل ورد على لسان الدفاع ، وكانت المحكمة تطمئن إلي سلامة الاعترافات التفصيلية التى أدلى بها المتهمون أمام النيابة وترى أنها صدرت منهم طواعية وعن إرادة حرة دون إكراه أو ضغط " . (١٩)

وما أوردته المحكمة فيما تقدم لا يصلح رداً على دفاع الطاعن السالف الذكر ولا يسوغ إطراره ، لما هو مقرر من أن الدفع ببطلان الاعتراف هو دفع جوهري وعلى محكمة

الموضوع مناقشته والرد عليه رداً سائغاً ، يستوى في ذلك أن يكون المتهم هو الذى دفع به وبوقوع الإكراه عليه أو أن يكون قد وقع على غيره من المتهمين ، مادام الحكم قد عول في قضائه بالإدانة على هذا الاعتراف ، ولأن المحكمة تسانددت فى قضائها بصحة تلك الاعترافات الباطلة إلى أن صدورهما من المتهمين ومنهم الطاعن جاء صحيحاً ومطابقاً لماديات الدعوى وما أسفر عنه تحقيقها (!!؟) مع أن الاعتراف يبطل ولو كان صحيحاً ومطابقاً للواقع ، ولأن الاعتراف لا يشترط لاعتباره دليلاً صحيحاً أن يكون صادقاً فحسب بل ينبغي أن يكون إلي جانب صحته وصدقه صادراً عن إرادة حرة ومختارة فإذا لم يكن كذلك وكان صادراً من إكراه أو تهديد أياً كان قدرهما فإنه يبطل حتماً مهما كانت درجة صدقه ومطابقته للواقع والحقيقة ، كما أن خلو الأوراق من دليل يظهر هذا الدفع ليس من شأنه أن يقطع بأن تلك الاعترافات صدرت طواعية واختياراً من المتهمين المذكورين بعد أن وعدوا من ضباط الشرطة بأن مسئوليتهم لن تكون قائمة باعتبارهم شهود (ملك) كما أفصحوا عن ذلك فى أقوالهم بالتحقيقات ، لأن تلك الوعود التى وجهت إليهم من القائمين على الضبط وتلك الإغراءات التى وعدوا بها هي فى مجموعها قرين الإكراه والتهديد لأن لها تأثير مباشر على حرية المتهمين بين الإنكار والاعتراف ، ويؤدي إلي حملهم على الاعتقاد بأن من يعترف منهم يجنى من وراء اعترافه فائدة أو يتجنب ضرراً .

أما عن صدور بعض من تلك الإقرارات بتحقيقات النيابة التى لم تلاحظ ما يدل على صدوره عن إكراه أو عنف ، فإن ذلك لا يعتبر على سبيل القطع نفى لوقوع الإكراه فى أية صوره من الصور المادية أو المعنوية ، كما أن الطاعن ينعى على الإقرارات المسندة إليه وإلي باقى المتهمين سالفى الذكر صدورهما عن إكراه أو تهديد ، وبالتالي فلا يجوز لمحكمة الموضوع الرد على ذلك الدفع باطمئنانها لتلك الإقرارات والاعترافات مادامت بذاتها نعي عليها بالبطلان لهذا السبب لما ينطوى عليه هذا الرد من مصادرة على المطلوب ، كما أن الإكراه المبطل للاعتراف لا يشترط فيه أن يكون جسيماً يحدث بترك أثراً بجسم المتهم المعترف يدل عليه وينبئ عنه ، بل إن مجرد التهديد وحده يكفى لبطلان الاعتراف بالنظر للرغبة التى يحدثها والخوف الذى يملك المتهم فى نفسه بما يدفعه إلي الاعتراف دون إرادة حرة ومختارة ، أما خلوا الأوراق من ثمة دليل يدعم هذا الدفع كما أوضح الحكم فينطوى على مخالفة صريحة لمنطق الأدلة الجنائية وأصولها والمكلف

بالإثبات فيها ، لأن سلطة الاتهام عليها أن تقدم الأدلة التي تراها كافية ضد المتهم لإدانة المتهم بشرط أن تكون تلك الأدلة صحيحة خالية من البطلان وعلى المحكمة أن تقيم حكمها بناء على تلك الأدلة ولا يجوز لها بحال أن تكلف المتهم بتقديم على أن اعترافه كان باطلاً لصدوره منه تحت تأثير الإكراه أو التعذيب لأنه غير مكلف أصلاً بإثبات براءته ، والقول بغير ذلك يعد قلباً للأوضاع والقواعد المقررة لقواعد الإثبات في المواد الجنائية ، كما أنه تكليف بمستحيل إذ ليس في استطاعة المتهم وهو مقيد الحرية مكبلاً بالأغلال أن يجمع الدليل على ما وقع عليه من إكراه أو تهديد ولهذا فمن المقرر أنه يتعين على المحكمة إذا ما رأت التعويل على الدليل المستمد من الاعترافات وإقرارات المتهمين أن تبحث هذه الصلة بين اعترافاتهم وبين الإكراه الذي تمسكوا بوقوعه بهم تطبيقه من كل قيد ، وأن تجرى التحقيق الذي تراه لازماً ومناسباً في هذا الشأن دون أن تلقى عليهم تبعة وعيب إثبات صحة أقوالهم واعترافاتهم ، ولما هو مقرر من أن تحقيق الأدلة في المواد الجنائية هو واجب المحكمة في المقام الأول ولا يجوز بحال أن يكون رهن مشيئة المتهمين أو دفاعهم . هذا ولا يشترط في الإكراه المبطل للاعتراف أن يكون جسيماً بحيث يترك أثراً بجسم المتهم المعترف يدل عليه وينبئ عنه بل أن مجرد التهديد وحده يكفي لبطلان الاعتراف بما يحدثه من رهبة وخوف في نفس المتهم المعترف بما يدفعه إلى الاعتراف بناء على إرادة غير حرة او مختارة .

* نقض ١٣/١١/١٩٧٣ - س ٢٤ - ٢٠٨ - ٩٩٩

* نقض ٢٣/١١/١٩٧٥ - س ٢٦ - ١٦٠ - ٧٢٦

* نقض ٢٣/٢/١٩٨٣ - س ٣٤ - ٥٣ - ٢٧٤

* نقض ١٦/٢/١٩٨٣ - س ٣٤ - ٤٦ - ٢٤٤

* قضت محكمة النقض بأنه :

" من المقرر أن الاعتراف لايعول عليه - ولو كان صادقا - متى كان وليد إكراه كائننا ماكان قدره - وإذا كان الأصل أنه يتعين على المحكمة إن هي رأت التعويل على الدليل المستمد من الاعتراف أن تبحث الصلة بينه وبين الإكراه المقول به وأن تتفنى قيام هذا الإكراه في استدلال سائغ ، ولايصح في منطق العقل والبداهة أن يرد الحكم على الدفع ببطلان الاعتراف امام جهة من جهات التحقيق لأنه كان وليد الإكراه باطمئنان

المحكمة إلى هذا الإقرار لحصوله أمام تلك الجهة أو لعدم ذكر من نسب إليه الإقرار أمامها أنه كان مكرهاً عليه ، أو أنها ناظرته فلم تلحظ به آثار تفيد التحقيق مادام أنه ينازع في صحة ذلك الإقرار أمام تلك الجهة — كما أن سكوت المتهم عن الإفضاء بواقعة الإكراه في أية مرحلة من مراحل التحقيق ليس من شأنه أن ينفى حتماً وقوع الإكراه في أية صورة من صور مادية كانت أم أدبية .^٥

* نقض ١٩٨٣/٢/٢٣ — ٣٤ — ٢٧٤ — ٥٣ طعن ٦٤٥٣ / ٥٢ ق

* نقض ١٩٨٣/٢/١٦ — س ٣٤ — ٤٦ — ٢٤٤

* نقض ١٩٧٢/١٢/٢٥ — س ٢٣ — ٣٣ — ١٤٧٢

* نقض ١٩٧٢/١٠/١٥ — ٣٤ — ٢٤٤ — ١٠٤٩

*** قضت كذلك بأن :**

" بأن الوعد كالوعيد كليهما قرين الإكراه أو التهديد لأن له تأثير على حرية المتهم في الاختيار بين الإنكار والإقرار ويؤدي إلى حمله على الاعتقاد بأنه قد يجنى من وراء الإقرار فائده أو يتجنب ضرراً مما كان يتعين معه على المحكمة تحقيق الدفع ببطلان الإقرار لهذا السبب وتبحث الصلة بين الإكراه وسببه وعلاقته بأقوال المتهم فإذا نكلت عن ذلك كان حكمها معيباً متعين النقض ما دامت قد اتخذت من اعتراف المتهم سنداً لقضائها بإدانته ولو أنها تساندت في الإدانة لأدلة أخرى لأنها متساندة يشد بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان لهذا الدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت إليه المحكمة " .^٥

* نقض ١٩٨٣/٦/٢ — س ٣٤ — رقم ١٤٦ — ص ٧٣٠ — طعن ٩٥١ / ٥٣ ق

وقضت محكمة النقض بأن :

" الوعد أو الإغراء قرين الإكراه والتهديد لأن له تأثير على حرية المتهم بين الإنكار والإقرار ويؤدي إلى حمله على الاعتقاد بأنه يجنى من وراء الإقرار فائده أو يتجنب ضرراً مما كان يتعين معه على المحكمة وقد دفع أمامها بأن إقرار المتهم كان نتيجة الوعد والإغراء أن تتولى هى تحقيق هذا الدفاع وتبحث الصلة بين الإقرار وسببه وعلاقة الوعد به — فإن هى نكلت عن ذلك ولم تعرض البتة لهذا الدفاع الجوهرى ولم

تقل كلمتها فيه فإن حكمها يكون معيباً بفساد التدليل فضلاً عن القصور بما يستوجب نقضه ما دامت قد اتخذت من هذا الإقرار دليلاً ضد الطاعن وقضت بإدانته بناءً عليه .

* نقض ١٩٨٣/٦/٢ - س ٣٤ - رقم ١٤٦ - ٧٣٠ - طعن ٥٣/٩٥١ ق

* نقض ١٩٨٣/٢/٢٣ - س ٣٤ - ٥٣ - ٢٧٤ - طعن ٥٢ / ٦٤٥٣ ق

وقضت محكمة النقض بأنه :

" من المقرر أن الدفع ببطلان الإقرار هو دفع جوهرى وعلى محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه رداً سائغاً يستوى فى ذلك ان يكون المتهم المقر هو الذى وقع عليه الإكراه او ان يكون قد وقع على غيره من المتهمين ما دام الحكم قد عول فى قضائه بالإدانة على هذا الإقرار .

وأن الإقرار الذى يعتد به يجب أن يكون إختيارياً ولا يعتبر كذلك - ولو كان صادقاً - إذا حصل تحت تأثير الإكراه او التهديد او الخوف الناشئين عن امر غير مشروع كائناً ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الإكراه " .

• نقض ١٩٧٥/١١/٢٣ - ٢٦ - ١٦٠ - ٧٢٦ - طعن ٤٥/١١٩٣ ق

• نقض ١٩٧٣/١١/١٣ - س ٢٤ - ٢٠٨ - ٩٩٩ - طعن ٤٣/٩٤٨ ق

• نقض ١٩٩٧/١٢/٦ - طعن ٦٧/٢٤٧٩ ق

*** وقضت محكمة النقض بأنه :**

" بأنه لا يصح فى منطق العقل وبالبداهة ان يرد الحكم على الدفع ببطلان الإقرار الحاصل أمام جهة من جهات التحقيق لأنه كان وليد الإكراه - بإطمئنانها إلى هذا الإقرار لحصوله أمام تلك الجهة أو لعدم ذكر من نسبت إليه الإقرار أمامها أنه كان مكرهاً عليه أو أنها ناظرته فلم تلاحظ به أثراً تفيد التحقيق ما دام أنه ينازع فى صحة ذلك الإقرار أمام تلك الجهة - كما أن سكوت المتهم عن الإفشاء بواقعة الإكراه فى أية مرحلة من مراحل التحقيق ليس من شأنه أن ينفى حتماً وقوع الإكراه فى أية صورة من صورة مادية كانت أو أدبية " .

* نقض ١٩٨٣/٢/٢٣ - س ٣٤ - ٥٣ - ٢٧٤ - طعن ٥٢/٦٤٥٣ ق

و كان يتعين على المحكمة أن تجرى تحقيقاً فى هذا الشأن لأن العبرة فى المحاكمات الجنائية بالتحقيقات التى تجريها المحكمة بالجلسة ويتم فيها تحقيق الأدلة وكافة ما يثيره

الدفاع من أوجه دفوع فى حضور كافة الخصوم سواء كانت هذه الأدلة لنفى التهمة أو إثباتها ضدهم ، وكل ذلك دون طلب صريح من الدفاع لإجراء هذا التحقيق مادامت المنازعة التى يبديها الدفاع ظاهرة التعلق بالدعوى ولازمة للفصل فيها ويمكن تحقيقها ، خاصة وأن إقرارات المتهمين سالفة الذكر ضد أنفسهم وضد الآخرين تعد الدليل الجوهري الوحيد ضدهم ومن بينهم الطاعن ، لأن أحداً منهم لم يضبط حال ارتكابه أي من الجرائم التى وقعت .

وقضت محكمة النقض بأن :

" الدفاع الذى قصد به تكذيب أقوال الشاهد لا يسوغ الإعراض عنه بقالة الإطمئنان إلى ما شهد به الشاهد المذكور لما يمثله هذا الرد من مصادرة للدفاع قبل أن ينحسم أمره بتحقيق تجريه المحكمة ولا يقدح فى هذا أن يسكت الدفاع عن طلب إجراء هذا التحقيق ما دام أن دفاعه ينطوى على المطالبة الجازمة بإجرائه " .

• نقض ١٩٨١/١٢/٣٠ — س ٣٢ — ٢١٩ — ١٢٢٠

وقضت أيضا بأنه :

" إذا كان الدفاع قد قصد من دفاعه تكذيب شاهد الإثبات — ومن شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى فقد كان لزاما على المحكمة أن تمحصه وتقسطه حقه بتحقيق تجريه بلوغا إلى غاية الأمر فيه أو ترد عليه بما يدحضه إن هى رأت إطراره أما وقد أمسكت عن تحقيقه وكان ما أوردته ردا عليه بقالة الإطمئنان إلى أقوال الشاهد غير سائغ لما ينطوى عليه من مصادرة الدفاع قبل أن ينحسم أمره فإن حكمها يكون معيبا . "

• نقض ١٩٩٠/٥/١٠ — س ٤١ — ١٢٤ — ٧٤١

كما قضت بأنه :

" لما كان الدفاع الذى أبداه الطاعن يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة وإلى إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها شهود الإثبات فإنه يكون دفاعا جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليل فى الدعوى لإظهار وجه الحق فيه .. مما كان يقتضى من المحكمة وهى تواجهه أن تتخذ من الوسائل لتحقيقه وتمحيصه بلوغا لغاية الأمر فيه " .

• نقض ١١ سبتمبر سنة ١٩٨٨ — طعن ٢١٥٦ لسنة ٥٨ ق

وقضت محكمة النقض فى العديد من أحكامها بأن :

" تحقيق الأدلة فى المواد الجنائية هو واجب المحكمة فى المقام الأول وواجب على المحكمة تحقيق الدليل ما دام تحقيقه ممكناً وبغض النظر عن مسلك المتهم فى شأن هذا الدليل لأن تحقيق أدلة الإدانة فى المواد الجنائية لا يصح أن يكون رهن مشيئة المتهم أو المدافع عنه . "

• نقض ٨٧/٤/٢٤ — س ٢٩ — ٨٤ — ٤٤٢

• نقض ٧٢/٢/٢١ — س ٢٣ — ٥٣ — ٢١٤

• نقض ٨٤/١١/٢٥ — س ٣٥ — ١٨٥ — ٨

• نقض ٨٣/٥/١١ — س ٣٤ — ١٢٤ — ٦٢١

• نقض ٤٥/١١/٥ — مجموعة القواعد القانونية — ج ٧ — رقم ٢/٢ — ٢

• نقض ٤٦/٣/٢٥ — مجموعة القواعد القانونية — ج ٧ — ١٢٠ — ١١٣

وفضلاً عما تقدم لم يثبت أن المحررات المزورة قد كتبت بخط الطاعن أو غيره من المتهمين وبذلك جاءت كافة الوقائع المادية التى كشف عنها التحقيق خالية تماماً من ثمة أدلة ضد الطاعن أو غيره من المتهمين الآخرين ، ولا يبقى بعد ذلك سوى تحريات مفتش مباحث الأموال العامة المقدم/ محمد محمد عوض وجاءت جميعها مستمدة من إقرارات المتهمين التى انتزعها منهم والمقضى عليها بالبطلان لصدورها تحت تأثير الإكراه والتهديد وبالتالي فهي تحريات غير مثمرة ولا يجوز التعويل عليها أو الثقة بها وهي لا تعدو بذلك عن أن تكون مجرد رأي لصاحبها ، والقاضى الجنائى يقيم قضاؤه فى الدعوى بناء على رأيه الشخصى وعقيدته الخاصة وليس له أن يقيم قضاؤه بناء على رأي آخر لغيره .

وقد قضت محكمة النقض فى العديد من عيون أحكامها : .

" لما كان من المقرر أن الأحكام يجب أن تبنى على الأدلة التى يقتنع منها القاضى بإدانة المتهم أو ببراءته صادراً فى ذلك عن عقيدة يحصلها هو مما يجريه من التحقيق مستقلاً فى تحصيل هذه العقيدة بنفسه لا يشاركه فيها غيره ولا يصح فى القانون أن يدخل فى تكوين عقيدته بصحة الواقعة التى أقام قضاؤه عليها أو بعدم صحتها حكماً لسواه ، وأنه وإن كان الأصل أن للمحكمة أن تعول فى تكوين عقيدتها

على التحريات بإعتبارها معززة لما ساقته من أدلة طالما أنها كانت مطروحة على بساط البحث إلا أنها لا تصلح وحدها لأن تكون قرينة معينة أو دليلاً أساسياً على ثبوت التهمة . ولما كان الثابت أن ضابط المباحث لم يبين للمحكمة مصدر تحرياته لمعرفة ما إذا كان من شأنها أن تؤدي إلى صحة ما أنتهى إليه فأنها بهذه المثابة لا تعدو أن تكون مجرد رأى لصاحبها تخضع لإحتمالات الصحة والبطلان والصدق والكذب إلى أن يعرف مصدره ويتحدد كنهه ويتحقق القاضى منه بنفسه حتى يستطيع أن يبسط رقابته على الدليل ويقدر قيمته من حيث صحته أو فساده وإنتاجه فى الدعوى أو عدم إنتاجه وإذ كانت المحكمة قد جعلت أساس إقتناعها رأى محرر محضر التحريات فإن حكمها يكون قد بنى على عقيدة حصلها الشاهد من تحريه لا على عقيدة إستقلت المحكمة بتحصيلها بنفسها فإن ذلك مما يعيب الحكم المطعون فيه بما يتعين معه نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى ما يثيره الطاعن فى طعنه " .

• نقض ١٩٨٣/٣/١٧ - س ٣٤ - ٧٩ - ٣٩٢

• نقض ١٩٦٨/٣/١٨ - س ١٩ - ٦٢ - ٣٣٤

• نقض ١٩٩٠/٣/٢٢ - س ٤١ - ٩٢ - ٥٤٦

وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيباً لقصوره فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع وفساد الاستدلال بما يستوجب نقضه والإعادة طالما اتخذت المحكمة من إقرارات الطاعن وباقى المتهمين دليلاً ضده وقضت بإدانته بناء عليها ولو تساندت فى حكمها بناء على أدلة أخرى لما بينها من تساند كما سبق البيان .

وخلاصة ما تقدم أن محكمة الموضوع أخطأت حين قضت برفض الدفع بصدور إقرارات الطاعن وكذا إقرارات باقى المتهمين لصدورها - ولو بتحقيق النيابة - عن إرادة غير حرة وغير مختارة وبناء على الإكراه فى أية صورة من الصور المادية أو المعنوية وحتى ولو لم يفصحوا عن أن ثمة إكراه وقع عليهم ، لأن الإكراه المعنى فى صورة الوعد أو الوعيد أو التهديد يحدث أثره فى نفس المتهم بحيث لا يعلم به أحد ولو كان من أقرب الناس إليه ولا يبوح به لأحد بل يظل يكنه على سلطة التحقيق ويؤكد حريته أمامها واختياره

المطلق عند إقراره بما ينسب إليه ، ومع ذلك يكون هذا الإقرار باطلاً لصدوره تحت تأثير الإكراه المعنوى الذى يبطل الإرادة ويعدم حرية الاختيار .

ولأن العبرة فى المحاكمات الجنائية هي بحقيقة الواقع لا بما سطره المتهم بلسانه أو بقلمه أو بإقراره الشفوى أو المكتوب ، مادام من المقبول عقلاً ومنطقاً أن يكون المتهم واقعاً تحت تأثير الإكراه المادي أو المعنوى أمام أية جهة ، ويكون استدلال المحكمة على ذلك النحو معيباً لأنه لا يواجه دفاع الطاعن ولا يصلح لاطراحه ، كما أن المتهم ليس مكلفاً بتقديم الدليل على الإكراه أو التهديد لأن هذا هو اِجب سلطة التحقيق فى المقام الأول إذ عليها أن توفر للمتهم كافة الضمانات التى يمكن من خلالها صدور الإقرار عن إرادة حرة ومختارة وأن تجرى تحقيقاً تسجل من خلاله كافة الأدلة التى يُطمأن منها على الاعتراف الذى يدلى به المتهم أمامها ، وعلى المحكمة أن تدارك كل نقص فى هذا الشأن مادامت الدعوى قد أحييت إليها للفصل فيها ، والدفاع ليس مكلفاً بتقديم الدليل على صحة دفاع المتهم بحدوث إكراه وتهديد عليه أسفر عن إقراره ، بل هو واجب المحكمة فى المقام الأول ، ولأن القاضى الجنائى يقوم بدور إيجابي فى الإثبات سواء لإثبات التهمة ضد المتهم أو نفيها عنه وعليه تقصى الحقيقة وتمحيص الدليل المطروح أمامه التمهيص الكافى والشامل الذى يهيئ له الفرصة للتعرف على وجه الحق فى الدعوى ، وإذ أمسكت المحكمة عن إجراء ذلك التحقيق واكتفت بقولها أن أوراق الدعوى خلت من أي دليل عليه وأن المتهم لم يقدم دليلاً على صحته وجديته فإن حكمها يكون معيباً لقصوره واجباً نقضه والإحالة كما سبق القول .

رابعاً : قصور آخر فى التسبيب :

جاء بدفاع الطاعن كذلك أن ضبطه وباقى المتهمين كان باطلاً لأن ضبطهم كان بعد زوال حالة التلبس وتماحى كافة آثارها دون استصدار إذن النيابة العامة باتخاذ هذا الإجراء ضدهم إذ وقعت الجرائم المسندة للمتهمين قبل فترة بعيدة على اكتشافها وقد ظلت فى خفاء تام على مدي عدة أسابيع دون أن تكتشف أو يبلغ أحد عنها حتى اكتشفت مؤخراً ، وعندئذ قام المقدم/ محمد محمد عوض بتحرياته التى توصلت إلي أن المتهمين هم مرتكبوا جرائم التزوير التى وقعت والشروع فى النصب بناء على اتفاق سابق بينهم وقد أدى كل منهم دوره وفق التخطيط المرسوم والمتفق عليه مسبقاً ، فبادر بضبطهم وأجري مواجهتهم بما

اسفرت عنه تحرياته فأقروا له بالإقرارات التي أوردتها بمحضره ورددها بشهادته عند سؤاله بالتحقيق الابتدائي وذلك كله دون استصدار إذن من السلطة المختصة بضبطهم بعد عرض محضر التحرى على تلك السلطة وتقدير مدى جديتها لتسويغ إصدار هذا الإذن طبقاً للقانون .

ولهذا كان القبض على المتهمين باطلاً وتبطل كافة الأدلة المترتبة على هذا الإجراء المشوب بالبطلان عملاً بالمادة ٣٣٦ إجراءات جنائية والتي تبطل كل دليل متصل بالإجراء الباطل ومرتبطة به ارتباطاً لا يقبل التجزئة ولم يكن لوجود لولاه وينسحب هذا البطلان إلي الإقرارات المنسوب صدورهما من المتهمين فى أعقاب ضبطهم الباطل ، كما لا تسمع شهادة من قام بالإجراء المخالف للقانون لأنه هو الذى باشره وقام به وطبيعى أن يشهد بصحته رغم ما ينطوى عليه من جريمة معاقب عليها قانوناً ومثله لا يقبل منه قول ولا يعتد بشهادته .

لذلك حكمت محكمة النقض مرارا ، " بعدم جواز الأعتداد بشهادة من قام أو شارك فى الاجراءات الباطلة " وبأن " من قام أو شارك فى الإجراءات الباطلة لا تقبل منه الشهادة عليها " .

- نقض ١٩٩٠/١/٣ — س ٤١ — ٤ — ٤١ — طعن ٥٩/١٥٠٣٣ ق
- نقض ١٩٨٤/٤/١٨ — س ٣٥ — ٩٧ — ٤٢٨ — طعن ٥٣ / ٦٨٥ ق
- نقض ٦٨/٢/٥ — س ١٩ — ٢٣ — ١٢٤ — طعن ٣٧ / ١٩١٩ ق
- نقض ٧٧/١٢/٤ — س ٢٨ — ١٠٦ — ١٠٠٨ — طعن ٧٢٠ لسنة ٤٧ ق

ولم تأخذ محكمة الموضوع كذلك بهذا الدفع ورفضته بقولها بما نصه "بأنه لما كان كل ما يشترط لصحة القبض هو أن يكون رجل الضبط القضائى قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة قد وقعت وكما هو الحال فى الواقعة الماثلة ، من أشخاص معينة وأن تكون هناك من الدلائل الكافية والشبهات المقبولة ضدهم ما يبرر التعرض لحريتهم فى سبيل كشف مبلغ اتصاله وكان الثابت أن الواقعة ضبطت فى قصر النيل وتم ضبطها وتحقق تزوير البطاقة والشيك وكشف الحساب وأبلغ رجل الضبط القضائى الذى قام بضبط الواقعة على هذا النحو وتتابع أعمال المتهمين ودور كل منهم مما يعنى أن حالة التلبس قائمة فى حقهم وأي تراخي أو تهاون فى هذا الصدد يمكن معه ضياع الدليل أو

العبث به ، ومن ثم فإن القبض على المتهمين وإجراء تحريات بشأنهم بالنسبة لواقعة الدعوى يكون قد سار صحيحاً منتجاً لآثاره القانونية متطابق مع واقع الحال وظروفه" (!!؟) .

ومفاد ما تقدم أن محكمة الموضوع اتخذت من اكتشاف الجرائم التي وقعت دليلاً على توافر حالة التلبس التي تتيح القبض والتفتيش دون إذن سابق من سلطة التحقيق — رغم أن اكتشاف الجريمة لا شأن له بحالة التلبس ، والعبرة بمفاجأة الجاني حال ارتكاب الجريمة فيؤخذ في إبان الفعل وهو يقارف إثمه ونار الجريمة مستعرة ، أو أن يكون الضابط أو الشاهد قد حضر ارتكاب الجريمة وأدرك وقوعها بأية حاسة من حواسه ، وليس هذا شأن جرائم التزوير محل التداعي التي وقعت في ركن بعيد وانتهت وقائعها المادية وتم استعمالها كذلك في وقت بعيد كذلك ولهذا فإن كافة أركان الجريمة وآثارها تكون وقد تماحت وزالت تماماً ، مما لا يمكن معه القول بأن تلك الحالة كانت ماثلة وقائمة عند اكتشاف وقائع التزوير التي وقعت في ذلك الزمن البعيد .

وقد عرفت المادة / ٣٠ أ.ج التلبس بقولها : " تكون الجريمة متلبساً بها حال

ارتكابها أو عقب ارتكابها أو عقب ارتكابها ببرهة يسيرة ، وتعتبر الجريمة متلبساً بها إذا تبع المجنى عليها مرتكبها ، أو تبعته العامة مع الصياح إثر وقوعها ، أو إذا وجد مرتكبها بعد وقوعها بوقت قريب حاملاً آلات أو أسلحة أو أمتعة أو أرفاقاً أو أى أشياء أخرى يستدل منها على أنه فاعل أو شريك فيها أو إذا وجدت به في هذا الوقت آثار أو علامات تفيد ذلك .

وقضت محكمة النقض بأن :

" القانون ذكر حالات التلبس على سبيل الحصر لا على سبيل البيان والتمثيل فلا يصح التوسع فيها بطريق القياس أو التقريب "

• نقض ١٩٣٨/٦/٢٠ — مج القواعد القانونية — ج ٤ — ٢٤٢ — ٢٦٨

وقضت أيضاً بأنه :

" لا يغنى عن وجوب تحقق مأمور الضبط القضائي من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو إدراكها بحاسة من حواسه لقيام حالة التلبس أن يتلقى نبأها عن طريق الرواية أو النقل من الغير " .

• نقض ٥/٢٥ / ١٩٨٣ - س ٣٤ - ١٣٨ - ٦٨٧

• نقض ٢٠ / ١٢ / ١٩٦٣ - س ١٤ - ١٨٤ - ١٠١١

وعلى ذلك فإن اكتشاف جثة قتيل تم قتله منذ زمن بعيد سابق على العثور على جثته لا يفيد أن حالة التلبس قائمة بما يبيح لرجل الضبط القضائي القبض على المتهم وتفتيشه لمجرد أن تحرياته قد أسفرت عن أنه الجاني بل لابد من إذن بالضبط من سلطة التحقيق لأن العبرة في قيام حالة التلبس وتوافرها من عدمه ليس بوقت اكتشاف الجريمة والحالة التي تكون عليها ثمارها ، بل العبرة بالأمارات والدلائل التي تدل عليها حال ارتكابها أو بعد ارتكابها ببرهة يسيرة .

وليس صحيحاً أن أي تراخي في ضبط المتهمين أو التهاون في هذا الصدد يمكن معه ضياع الدليل أو العبث به ، كما ذهبت إلي ذلك محكمة الموضوع في حكمها ، لأن الوقائع المشار إليها التي تشكل الجرائم المسندة للمتهمين كانت قد وقعت بالفعل في وقت مضى منذ فترة بعيدة ولم تتوافر ثمة دلائل أو أمارات ضد المتهمين ومنهم الطاعن بأن لهم شأنًا أو اتصالاً بالجرائم المذكورة ، خاصة وأن الطاعن ليس من موظفي البنك المجنى عليه (سي تي بنك) ولا من العاملين به كما لا يعمل بالبنك الأهلي فرع أبو الفدا بالزمالك الذي تم فتح الحساب به ليحيل الشيك المزور وقيمته والمسحوب علي سي تي بنك .

كما أن الثابت أنه وقت القبض على المتهمين لم يكن هناك ثمة ظروف أو ملابسات تنبئ عن أن الأدلة القائمة ضدهم عرضة للعبث والضياع بعد أن وقعت تلك الجرائم بالفعل واكتملت أركانها القانونية المختلفة منذ وقت بعيد مضى وانتهى أمرها ، كما لم يعد للمتهمين صلة بتلك الجرائم ولم يكن أحد منهم يستطيع أن تمتد إلي يده إلى أدلتها لمحوها أو إلزائها.

وعلى ذلك فإن البلاغ عن الجريمة واكتشافها بالفعل لا يكفي أيهما وحده للقبض على المتهمين ويجب على مأمور الضبط القضائي أن يقوم بعمل تحرياته عما اشتمل عليه هذا البلاغ وما كشفت عنه تلك الجريمة فإذا أسفرت تلك التحريات عن توافر الدلائل الجدية عن صحة ما ورد بالبلاغ وقامت المظاهر التي تدل علي أن المتهمين هم الذين ارتكبوا تلك

الجريمة جاز لمأمور الضبط القضائي أن يتخذ الإجراءات التحفظية المناسبة وأن يطلب من النيابة العامة أن تصدر أمراً بالقبض على هؤلاء المتهمين وفقاً للمادة / ٣٥ أ.ج فقرة ثانية ، فإذا كانت تلك الدلائل والمظاهر الخارجية لم تتوافر ضد الطاعن وباقي المتهمين وتم القبض دون استصدار ذلك الإذن بعد تقديرها ووزنها والاقتناع بكفايتها لتسوية إصداره كان القبض باطلاً وتبطل كافة الأدلة المترتبة عليه ومنها الإقرارات المنسوبة صدورها منهم ولا تسمع شهادة من قام بهذا الإجراء المشوب بالبطلان كما سبق البيان.

خاصة وأن الجهات الإدارية وهي تمارس حريتها في البحث عن مرتكبي الجرائم لا يجوز لها وهي تمارس عملها أن تتصدي لحريات المواطنين وتتعدى عليها دون حق ، وإلا انقلبت أعمال تلك الجهات وبالأعلى على المجتمع وهو ما يهدد كيانه ووجوده بما يجعل بانهياره وتداعي بنيانه ، ولهذا ينبغي ممارسة تلك السلطة وهذه الأعمال في إطار من الشرعية الإجرائية دون تمرد عليها أو الخروج على أحكامها وضوابطها ، ومن بين هذه الضوابط والأحكام أن تكون المظاهر الخارجية دالة على أن المتهم هو الذي ارتكب تلك الجرائم وذلك من خلال الدلائل التي تنبئ عن أنه الجاني ولاشك أن مجرد عمل بعض المتهمين في بنك (سيتي بنك) المجنى عليه فإن ذلك لا يعتبر من الدلائل الكافية لإتهامهم بارتكاب الجرائم المذكورة مما يبرر القبض عليهم ، ولا محل في هذا المقام للاستدلال بإقرارات المتهمين الصادرة منهم والدالة على قيام كل منهم بدور في وقوع الجرائم سائلة الذكر وفق ما ذهبت إليه المحكمة لأن تلك الإقرارات على فرض ثبوتها لم تصدر ولم تتكشف إلا بعد القبض غير المشروع على المتهمين ولهذا كانت بدورها باطلة لما تنطوى عليه من نتائج عمل جائر وعدوان على حرياتهم الشخصية ولأن تلك الإقرارات لم تكن لتظهر لولا ذلك القبض الذي اعتراه البطلان والذي تم على نحو مخالف للدستور والقانون كما سبق الإيضاح ، هذا وقد ذهبت محكمة الموضوع في مقام إسباغها الشرعية على الإجراءات التي قام بها الضابط المذكور عند قيامه بالقبض على المتهمين ومنهم الطاعن دون حق وبلا مسوغ شرعي إلي القول بأنهم أقروا بتدخلهم في الجرائم التي وقعت وأنه قد ثبتت صحة أقوالهم وإقراراتهم .

وفاتها أن تلك الإقرارات ومطابقتها للواقع والحقيقة لم تظهر ولم تتكشف الا بعد القبض عليهم قبضاً باطلاً لعدم توافر مبرراته الشرعية فهو ضبط دون حق وإجراء مخالف للشرعية الإجرائية إذ تم على نحو باطل لمخالفته للدستور والقانون .

وقضت محكمة النقض أيضاً بأن :

" التلبس الذى ينتج أثره القانونى يجب أن يجىء اكتشافه عن سبيل قانونى مشروع ، ولا يعد كذلك إذا كان قد كشف عنه إجراء باطل كالدخول غير القانونى لمنزل المتهم " .

• نقض ١٨/١/١٩٦١ - س ١٢ - ١٤ - ٧٩

وخلاصة ما تقدم إن إقرارات المتهمين وإفصاح كل منهم عن دوره فى الجرائم التى وقعت لم تصدر ولم تظهر إلا بناء على القبض الباطل عليهم وبالتالي يبطل الدليل المستمد من هذا الإجراء المشوب بالبطلان ، إذ يشترط فى حالة التلبس التى يعتد بها وينطوى عليها أن تكون قد ظهرت وتكشفت بناء على إجراء صحيح مشروع ، فإذا كان القبض باطلاً وظهرت فى أعقابه حالة التلبس فإن ظهور تلك الجرائم — على فرض صحته وصحة تصوير المحكمة للواقعة التى قضت بإدانة المتهمين عنها ومنهم الطاعن — لا يشكل حالة التلبس التى لم تظهر الا بناء على القبض الباطل وتكون وقد شابها عوار البطلان كذلك ولا يعتد بالدليل الذى أسفرت عنه .

ويستدل من ذلك جميعه أن محكمة الموضوع قفزت إلى حالة التلبس واعتصمت بها لتسويغ الإجراءات التعسفية التى قام بها الضابط / محمد محمد عوض مفتش المباحث وإضفاء الشرعية عليها وفاتها أن ظهور تلك الحالة سبقه إجراءات باطلة ولم تظهر تلك الحالة إلا بناء عليها ، ولولاها ما ظهرت أو تكشفت ، ولهذا انسحب عليها البطلان ولا يجوز بالتالى الاعتماد عليها فى إدانة الطاعن أو باقى المتهمين وتكون المحكمة والحال كذلك وقد أخذت فى حكمها بحالة التلبس وعولت عليها وعلى الأدلة المستمدة منها بعد بترها عن مقدماتها التى سبقتها والتى شابها البطلان والتى تمثلت فى القبض العشوائى على المتهمين من موظفى (بنك سیتی) وغيرهم قبل أن تتوافر الدلائل الكافية ضدهم والدالة على أن هناك جرائم وقعت بالفعل وتوافر المظاهر الكافية ضدهم على أنهم مرتكبوها بما يسوغ القبض عليهم وبضفى الشرعية الإجرائية على ما صدر منهم من إقرارات على فرض صدورها طواعية منهم دون إكراه .

ومن المقرر في هذا الصدد أن مشروعية حالة التلبس أمر سابق على ما يقوم به مأمور الضبط القضائي من أعمال لاحقة ومادام القبض قد وقع باطلاً ويمثل عدواناً على حرية المتهمين الشخصية فلا يعتد إذن بثبوت حالة التلبس التي قد تظهر بعد القبض ولا بالإقرارات الصادرة منهم .

ومؤدي ذلك جميعه أن محكمة الموضوع خلطت في حكمها — عند الرد على الدفع ببطالان القبض على المتهمين — بين الإقرارات الصادرة منهم والتي دلت على تتابعها ودور كل منهم فيها وبين القبض عليهم قبضاً باطلاً وسابقاً على صدور تلك الإقرارات ولم تفصل بين تلك الإجراءات بالقبض عليهم دون حق وبين حالة التلبس التي ظهرت بناء على الإقرارات الصادرة منهم بناء على ذلك القبض المشوب بالبطالان ، وقد أدى هذا الخلط إلي نتيجة غير منطقية مؤداها ترتيب الأسباب على النتائج وليس العكس ... وانتهت إلي صحة القبض الواقع على المتهمين لأنهم أقرروا بدور كل منهم في الجرائم التي ارتكبوها ، رغم أن قواعد المنطق تقضى بدهاءة أن ترتبط النتيجة بالسبب المؤدي إليها.

فإذا كانت أسباب القبض باطلة فإن هذا البطالان يمتد حتماً إلي النتيجة المترتبة عليه والتي لم تكن لتوجد لولاه ، وهذا الخلط بين المقدمات والنتائج وما يتعين أن تكون عليه من ترتيب منطقي والذي يقضى بأن تكون المقدمات والأسباب متسمة بالشرعية الإجرائية لكي تسفر عن نتائج مشروعة.

وما انتهى إليه الحكم من القضاء بشرعية القبض علي المتهمين نظراً لحالة التلبس التي توافرت رغم أنها لاحقة وليست سابقة على ذلك الإجراء الذي كان مجرداً من تلك الشرعية ، فإن الحكم يكون فوق قصوره وخطئه في القانون مشوباً بالفساد في الاستدلال والخطأ في منطقته القضائي بما يستوجب نقضه والإحالة .

وقضت محكمة النقض بأن :

" أسباب الحكم تعتبر مشوبة بالفساد في الاستدلال إذا انطوت على عيب يمس سلامة الاستتباط ويتحقق ذلك إذا استندت المحكمة في اقتناعها إلى أدلة غير صالحة من الناحية الموضوعية للاقتناع بها أو في حالة عدم اللزوم المنطقي للنتيجة التي انتهت إليها المحكمة بناء على تلك العناصر التي ثبتت لديها "

• نقض ٢٨/٦/١٩٨١ — طعن ٢٢٧٥ / ٤٤ ق

- نقض مدنى ١٩٩٣/٢/٢١ - س ٤٤ - ١١٢ - ٦٧٧ - طعن ٦٢/٣٣٤٣ ق

وقضت كذلك بأن :

" من اللازم في أصول الاستدلال أن يكون الدليل الذى يعول عليه الحكم مؤديا إلى ما رتبته عليه من نتائج من غير تعسف في الاستنتاج ولا تناقض في حكم العقل والمنطق " .

- نقض ١٩٨٥/٦/١٣ - س ٣٦ - ١٣٨ - ٧٨٢ - طعن ٥٥/٦٣٣٥ ق

- نقض ١٩٨٥/١٠/١٧ - س ٣٦ - ١٥٨ - ٨٧٨

- نقض ١٩٨٥/٥/٢٧ - س ٣٦ - ١٥٨ - ٧٧٨

- نقض ١٩٨٢/١١/٤ - س ٣٣ - ١٧٤ - ٨٤٧ - طعن ٥٢/٤٢٣٣ ق

- نقض ١٩٧٧/١/٢٤ - س ٢٨ - ٢٨ - ١٣٢

وجدير بالذكر أن محكمة النقض تتبسط رقابتها على صحة استدلال المحكمة لصواب استنباطها للأدلة المطروحة عليها فإذا كانت قد اعتمدت على دليل لا يجوز أن يؤسس قضاءها عليه فإن حكمها يكون باطلاً لا بابتائنه على أساس فاسد إذ يتعين أن تكون كافة الأدلة التى أقيم عليها قضاء الحكم وقد سلمت من عوار الفساد في الاستدلال أو التعسف في الاستنتاج وهو مالم يسلم منه الحكم الطعين ولهذا كان معيبا واجب النقض والإعادة .

- نقض ١٩٨٣/٢/٢٣ - س ٣٤ - ٥٣ - ٢٧٤ - طعن ٦٤٥٣ / ٥٢ ق

- نقض ١٩٨٥/٦/١٣ - س ٣٦ - ٧٨٢ - طعن رقم ٥٥/٦٣٣٥ ق

خامساً : اخلال آخر بحق الدفاع :

جاء بأسباب الحكم المطعون أن المحكمة قامت بفض الحرز واطلعت عليه النيابة والدفاع ثم أمرت بإعادة تحريزه دون أن تبين المحكمة فى حكمها حصرًا للمستندات التى أطلعت المحكمة عليها ورأيها فيها من واقع البيانات المثبتة بها والمخالفة للحقيقة ، وهو بيان جوهري كان يتعين على المحكمة أن تبينه فى حكمها ، لأن اطلاع المحكمة على المحررات محل جريمة التزوير لا يؤتي ثماره المرجوة ولا يحقق الغرض منه الا إذا ثبت

أن المحكمة قامت بتمحيص تلك المحررات وفحصها فحصاً دقيقاً باعتبارها الدليل الذى يحمل أدلة التزوير والذى ثبت من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير أنها مزورة ، وحتى يمكن القول بأن المحكمة حين استعرضت الأدلة المطروحة فى الدعوى كانت ملمة بهذه الأدلة إماماً شاملاً يهيئ لها الفرصة لتمحيصها التمحيص الشامل والكافى الذى يدل على أنها قامت بما ينبغى عليها من تحقيق البحث للتعرف على وجه الحقيقة .

وهذه الغاية لا تتحقق الا إذا كانت المحكمة قد أجرت مناظرة كل مستند على حدة وأثبتت مضمونه والبيان المزور الذى يحمله ضمن بياناته ومدي ظهور هذا التزوير ، وما إذا كان ظاهراً مفضوحاً بحيث يستحيل أن ينخدع به آحاد الناس أم أنه على درجة من الإلتقان بحيث يكفى لخداع الناس العاديين والعاملين بالبنوك خاصة.

لأنه متى كان التزوير واضحاً ظاهراً لا ينخدع به أحد وكان مفضوحاً فإن ضرره يكون منعماً والضرر ركن جوهري للعقاب عن جريمة التزوير فى المحررات واستعمالها مع العلم بتزويرها .

واستقر على ذلك قضاء النقض وقضى بأن :

" إغفال المحكمة الإطلاع وبنفسها على الورقة موضوع الإدعاء بالتزوير عند نظره يعيب إجراءات المحاكمة لأن إطلاعها بنفسها على الورقة المزورة إجراء جوهري من إجراءات المحاكمة فى جرائم التزوير عامة يقتضيه واجبها فى تمحيص الدليل الأساسى فى الدعوى على إعتبار أن تلك الورقة هى الدليل الذى يحمل أدلة التزوير . "

- نقض ١٩٩٦/٥/٣٠ - س ٤٧ - ٩٩ - ٦٩٩
- نقض ١ / ١٩٩٣/٧ - س ٤٤ ، ٩٨ - ٦٣٦
- نقض ١٩٧٤/٥/١٩ - س ٢٥ - ١٠٥ - ٤٩١ - طعن ٤٦٢ / ٤٤ ق
- نقض ١٩٦٧/٤/٢٤ - س ١٨ - ١١٢ - ٥٦٦
- نقض ١٩٦٥/٣/١ - س ١٦ - ٤١ - ١٩٤
- نقض ١٩٥٧/٤/٩ - س ٨ - ١٠٣ - ٣٨١
- نقض ٣ / ٤ / ١٩٥٨ - س ٣٦ - ٨٩ - ٥٣٠

وقد قضت محكمة النقض بأنه :

" لايجوز للمحكمة أن تبدى رأيا فى دليل لم يعرض عليها وإذا هى فعلت فقد سبقت إلى الحكم على ورقة لم تطلع عليها ولم تمحصها مع ما يمكن أن يكون لاطلاعها من أثر فى عقيدتها لو أنها اطلعت عليها . "

* نقض ١٩٦٣/٢/٤ - س ١٤ - ١٨ - ٨٥

* نقض ١٩٨٠/٣/٦ - س ٣١ - ٦٢ - ٣٢٨

*** وقضت كذلك بأن : ـ**

" التزوير فى المحررات إذا كان ظاهراً بحيث لا يمكن أن ينخدع به أحد - فلا عقاب عليه لإنعدام الضرر " .

* نقض ١٩٨٦/١/٢٩ - س ٣٧ - ٣٤ - ١٦٣

* نقض ١٩٣٣/١١/١٣ - مج القواعد القانونية - عمر - ج ٣ - ١٥٤ - ٢٠٣

ولا يكفى فى هذا الصدد الرجوع إلى تلك المحررات والمحرزة على ذمة الفصل فى الدعوى للإطلاع عليها لأن ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التى يتعين إشتمالها على كافة عناصرها الجوهرية ومنها أسبابه ومنطوقه ولأن محكمة النقض لا تستعين فى مباشرة سلطتها الرقابية على الأحكام بأية ورقة أخرى خارج ورقة الحكم ذاتها وبياناتها وأسبابه ولهذا يتعين إشتمال تلك الأسباب على كافة الأدلة والوقائع والإجراءات التى قامت بها المحكمة فى سبيل استظهار الحقيقة التى يسعى إليها القاضى الجنائى ليظفر البرئ ببراءته ويلقى المذنب جزاءه لمخالفته القانون وخروجه عن أحكامه .

وقضت محكمة النقض بأن :

ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التى يتعين إشتمالها على كافة بياناتها الجوهرية ومنها البيان المفصل الواضح لكل دليل من أدلة الثبوت التى اقتنعت بها المحكمة ووثقت بصحتها وأطمأنت إليها ولا يكمل محضر الجلسة إلا فى صدد بيانات الديباجة والأجراءات التى اتبعتها المحكمة أثناء نظر الدعوى أما بيان مؤدى الدليل ومضمونه فيتعين إشتمال مدونات أسباب الحكم لكل ما يتصل به من بيان يوضحه ولا يجوز بحال الاستعانة بما جاء بمحضر الجلسة لتوضيح أو بيان الدليل الذى اتخذته المحكمة سنداً لقضائها بالإدانة .

* نقض ١٩٧٢/٦/٥ - س ٢٣ - ٢٠١ - ٨٩٨

* نقض ١٩٦٨/٤/١٥ - س ١٩ - ٨٩ - ٤٦٠

* نقض ١٩٦٥/٥/١٨ - س ١٦ - ١٠٠ - ٣٣٩

ولأن المطلع على الحكم لا يستطيع التعرف على المحررات التي أطلعت المحكمة عليها وماهية الملاحظات التي لاحظتها عند مناظرتها لها ، ولأنه لا يجوز للقاضي الجنائي أن يبدي رأياً في دليل لم يُعرض عليه فإذا فعل فإنه يكون قد سبق الحكم على ورقة لم يطلع عليها بنفسه ولم يحصها مع ما يمكن أن يكون لها من أثر في عقيدته لو أنه أطلع عليها ، كما لا يكفي في هذا المقام أن تكون سلطة التحقيق الابتدائي قد اطلعت على تلك المحررات وأبدت رأيها فيها قبل تحريرها ، لأن المحكمة الجنائية تكون عقيدتها في الدعوى بناء على عقيدتها الشخصية ورأيها الخاص ولا يجوز لها أن تتدخل في اطمئنانها رأياً آخر لسواها ولو كانت السلطة التي أجرت التحقيق الابتدائي .

وقضت محكمة النقض بأن :

" المحكمة الجنائية تكون عقيدتها في الدعوى بناء على عقيدتها الشخصية ورأيها الخاص ولا يجوز لها أن تدخل في اطمئنانها رأياً آخر لسواها ولو كانت محكمة أخرى .

* نقض ١٩٨٤/٤/١٠ - س ٣٥ - ٨٨ - ٤٠٤

* نقض ١٩٨٤/٥/٨ - س ٣٥ - ١٠٨ - ٤٩١

كما قضت بأنه : ■

" يجب أن يستند القاضي في المواد الجنائية في ثبوت الحقائق القانونية إلى الدليل الذي يقتنع به وحده ولا يجوز له أن يؤسس حكمه على رأى غيره " .

* نقض ١٩٦٦/٣/٧ - س ١٧ - ٤٥ - ٢٣٣

* نقض ١٩٨٣/٣/١٧ - س ٣٤ - ٧٩ - ٣٩٢

* نقض ١٩٦٨/٣/١٨ - س ١٩ - ٦٢ - ٣٣٤

* نقض ١٩٩٠/٣/٢٢ - س ٤١ - ٩٢ - ٥٤٦

ومن جانب آخر فإن أوراق المضاهاة وتقارير قسم أبحاث التزييف والتزوير جاءت خالية كلية مما يفيد ثبوت تزوير توقيعات / محمد أحمد محمود الشناوى على طلب فتح حساب باسمه لدى البنك الأهلي فرع أبو الفدا بالزمالك ، كما لم يتم فحص صورة البطاقة الشخصية / لمحمد الشناوى المضبوطة وما حدث بها من تلاعب فى محل إقامته وفى رقم تلك البطاقة حتى يمكن الجزم بتزوير تلك البيانات بدليل فنى قاطع ، وقد طلب خبير قسم أبحاث التزييف والتزوير إعادة استكتاب / محمد محمد الشناوى حتى يمكن القطع بأنه لم يوقع ولم يحرر طلب فتح حساب بالبنك الأهلي فرع أبو الفدا ، وهو إجراء جوهرى كان يتعين على النيابة العامة استكمالها قبل إحالة الدعوى الى المحكمة للفصل فيها ، كما كان على المحكمة ذاتها ومن نفسها أن تتدارك هذا القصور فى التحقيقات باعتبارها جهة الحكم وعليها تحقيق الدعوى بأكملها لاستظهار وجه الحق فيها دون ان تعتمد كلية على التحقيق الابتدائي الذى تضمنته أوراق الدعوى وأدلته الصماء الجامدة .

وهذا كله دون أن يتوقف الأمر على طلب من المتهم أو دفاعه باعتبار أن تحقيق الأدلة فى المواد الجنائية هو واجب المحكمة فى المقام الأول ولا يجوز بحال أن يكون رهن مشيئة المتهم ودفاعه ولما هو مقرر بأن العبرة فى المحاكمات الجنائية بالتحقيقات التى تجريها المحكمة بالجلسة وتحقق فيها الأدلة سواء لإثبات التهمة ضد المتهم أو تنفيها عنه.

وقد قضت محكمة النقض فى العديد من أحكامها بأن :

" أن تحقيق الأدلة فى المواد الجنائية هو واجب المحكمة فى المقام الأول وواجب على المحكمة تحقيق الدليل مادام تحقيقه ممكنا وبغض النظر عن مسلك المتهم فى شأن هذا الدليل لأن تحقيق أدلة الإدانة فى المواد الجنائية لا يصح أن يكون رهن مشيئة المتهم أو المدافع عنه " .

* نقض ٧٨/٤/٢٤ س ٢٩ - ٨٤ - ٤٤٢

* نقض ٧٢/٢/٢١ س ٢٣ - ٥٣ - ٢١٤

* نقض ٨٤/١١/٢٥ س ٣٥ - ١٨٥ - ٨٢١

* نقض ٨٣/٥/١١ س ٣٤ - ١٢٤ - ٦٢١

* نقض ٤٥/١١/٥ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٧ - رقم ٢/٢ - ٢

* نقض ٤٦/٣/٢٥ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٧ - ١٢٠ - ١١٣

كما قضت محكمة النقض بأنه :

" الأصل فى الأحكام الجنائية أن تبنى على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة بالجلسة وتسمع فيه فى مواجهة المتهم شهادات الشهود مادام سماعهم ممكناً " .

* نقض ٨٢/١١/١١ - س ٣٣ - ١٧٩ - ٨٧٠

* نقض ٧٨/١/٣٠ - س ٢٩ - ٢١ - ١٢٠

* نقض ٧٣/٣/٢٦ - س ٢٤ - ٨٦ - ٤١٢

* نقض ٧٣/٤/١ - س ٢٤ - ٩٣ - ٤٥٦

كما قضت محكمة النقض بأنه :

" سماع الشاهد لا يتعلق بما أبداه فى التحقيقات بما يطابق أو يخالف غيره من الشهود بل بما يديه فى جلسة المحاكمة ويسع الدفاع مناقشته أظهاراً لوجه الحقيقة " .

* نقض ١٩٧٣/٦/٣ - س ٢٤ - ١٤٤ - ٩٦٩

* نقض ٦٩/١٠/١٣ - س ٢٠ - ٢١٠ - ١٠٦٩

وإذ لم تقم المحكمة بإجراء هذا التحقيق رغم أنه ظاهر التعلق بالدعوى ولازم للفصل فيها وممكن وليس مستحيلاً وذهبت إلى أن توقيع محمد الشناوى مزور على طلب فتح حساب باسمه بالبنك الأهلى فرع أبو الفدا دون أن يثبت تزوير توقيع على هذا الطلب بدليل فنى بعد إجراء المضاهاة بين خطه أو توقيع الصحيح والتوقيع الوارد بطلب فتح ذلك الحساب بالبنك المذكور فإن المحكمة تكون وقد فصلت فى مسألة فنية بحتة وهو أمر محظور عليها لأن تلك الأمور الفنية يتعين تركها لأهل العلم والخبرة ولا يجوز للمحكمة أن تبدى رأيها فيها .

*** وقضاء محكمة النقض مستقر ومتواتر استقراراً وتواتراً يغنيان عن**

الاستشهاد ، على أنه :

" وإن كان للمحكمة كامل السلطة فى تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى

المطروحة على بساط البحث وهي الخبر الاعلى فيما تستطيع ان تفصل فيه بنفسها ،
 الا أنه يتعين على المحكمة متى واجهت مسألة فنية بحت أن تتخذ من الوسائل لتحقيقها
 بلوغا الى غاية الأمر فيها ، وعلى أنه لايسوغ للمحكمة أن تبدى رأياها في مسألة فنية
 بحتة لما يحتاجه ذلك الى دراية فنية ليست من العلم العام ، ولا أن تحل نفسها محل
 الخبر الفنى فى مسألة فنية ، وعلى ان القطع فى مسألة فنية بحتة يتوقف على
 استطلاع رأى أهل الخبرة " .

- * نقض جنائى ١٣/٦/٦١ - س ١٢ - ١٣١ - ٦٧١
- * نقض جنائى ١٠/٤/٦٢ - س ١٣ - ٨٤ - ٣٣٦
- * نقض جنائى ١٦/٤/٦٢ - س ١٣ - ٨٩ - ٣٥٢
- * نقض جنائى ٨/١٠/٦٢ - س ١٣ - ١٥٢ - ٦١٠
- * نقض جنائى ٢٧/١/٦٤ - س ١٥ - ١٩ - ٩٢
- * نقض جنائى ٢٠/١٢/٦٥ - س ١٦ - ١٧٩ - ٩٣٧
- * نقض جنائى ٢٩/٥/٦٧ - س ١٨ - ١٤٤ - ٧٢٦
- * نقض جنائى ٢٦/٦/١٩٦٧ - س ١٨ - ١٧٧ - ٨٨٧
- * نقض جنائى ٢٢/٥/١٩٦٧ - س ١٨ - ١٣٤ - ٦٩٠
- * نقض جنائى ١٤/١١/٦٧ - س ١٨ - ٢٣١ - ١١١٠
- * نقض جنائى ٨/١/٦٨ - س ١٩ - ٦ - ٣٣
- * نقض جنائى ١٣/٥/٦٨ - س ١٩ - ١٠٧ - ٥٤٦
- * نقض جنائى ٢٧/٥/٦٨ - س ١٩ - ١١٩ - ٦٠٠
- * نقض جنائى ٢/٦/٦٩ - س ٢٠ - ١٦٥ - ٨٢٨
- * نقض جنائى ١٥/٣/١٩٧٠ - س ٢١ - ٨٩ - ٢٥٨
- * نقض جنائى ٣١/١٠/٧١ - س ٢٢ - ١٤٢ - ٥٩٠
- * نقض جنائى ١/٤/١٩٧٣ - س ٢٤ - ٩٢ - ٤٥١
- * نقض جنائى ٩/١٢/٧٤ - س ٢٥ - ١٨٣ - ٨٤٩
- * نقض جنائى ٩/٤/٧٨ - س ٢٩ - ٧٤ - ٣٨٨
- * نقض جنائى ١٧/٥/١٩٩٠ - س ٤١ - ١٢٦ - ٧٢٧

* نقض مدنى ٣٠ / ٣ / ١٩٩٤ - س ٤٥ - ١١٤ - ٥٨١ - الطعن ١٣٠٣ / ٥٩ ق

* نقض مدنى ١٠ / ٧ / ١٩٩٤ - س ٤٥ - ٢٢٤ - ١١٨٣ - الطعن ٢٠٩٦ / ٦٠ ق

* نقض مدنى ٥ / ٤ / ١٩٩٥ - س ٤٦ - ص ١١٦ - ٥٨١ - الطعن

٢٣٨١ ، ٢٦٨٤ / ٦٠ ق

* نقض مدنى ٢٩ / ١ / ١٩٩٦ - س ٤٧ - ٦٦ - ٣٢٨ - الطعن ٨٠١ / ٥١ ق

* نقض مدنى ٣١ / ٣ / ١٩٩٦ - س ٤٧ - ١١٣ - ٦٠٥ - الطعن ١٣٥٢ / ٦٠ ق

* نقض مدنى ١ / ١٢ / ١٩٩٦ - س ٤٧ - ٢٦٨ - ١٤٧٤ - الطعن ٩٧٩ / ٦٠ ق

* نقض مدنى ٢٩ / ١٢ / ١٩٩٦ - س ٤٧ - ٣٠٢ - ١٦٤٨ - الطعن ٣١٦٢ / ٥٩ ق

* نقض جنائى ٢٩ / ١١ / ٦٠ - س ١١ - ١٦٥ - ٨٥٤

وحتى على فرض جدلاً بأن من حق المحكمة أن تقضى بتزوير محرر بناء على رأيها الشخصي وعقيدتها الخاصة فإن المحكمة لم تجر مضاهاة بنفسها - وبمجرد نظرها - بين التوقيع الصحيح / لمحمد الشناوى والتوقيع المنسوب إليه على طلب فتح ذلك الحساب بالبنك المذكور ، وهذا الطلب وثبوت تزويره على صاحبه / محمد الشناوى دليل جوهري ، ولاشك أنه لا سبيل للقطع بتوافر الجرائم سالفة الذكر وثبوت إسنادها للمتهمين ومنهم الطاعن إلا بثبوت تزوير ذلك الطلب بانتحال شخصية / محمد الشناوى ووضع توقيع مزور على الطلب المذكور.

وإذ قصرت المحكمة فى إجراء هذا التحقيق وجاءت أسباب حكمها قاصرة كذلك فى بيان مايدل على تزوير ذلك الطلب على من نسب إليه مع أنها أقامت قضاءها على ثبوت تزويره فإن حكمها المطعون فيه يكون معيباً لقصوره بما يبطله ويستوجب نقضه والإحالة. وخلاصة ما تقدم جميعه أن محكمة الموضوع قصرت فى إجراءات محاكمة الطاعن لأنها لم تثبت فى حكمها نتائج إطلاعها على المستندات التى أطلعت عليها وماهية البيانات التى انتهت إلي ثبوت تزويرها ، وإسناد ذلك التزوير إلي الطاعن وباقي المتهمين ، كما قصرت كذلك فى إجراءات تحقيق واقعة تزوير طلب فتح الحساب بالبنك الاهلي فرع أبو الفدا والمنسوب لمحمد محمود الشناوى ، ولم تستكمل أوجه القصور فى التحقيق الابتدائى الذى أمسك عن ضم أوراق أخرى محررة بخطه كما طلب قسم أبحاث التزيف والتزوير

بمصلحة الطب الشرعي دون مبرر مقبول ، ولهذا جاء التحقيق مبتور يشوبه القصور ولم
تقم المحكمة بتدارك هذا القصور رغم أنها الملاذ الأخير الذي يعتصم به المتهم لإثبات
براءته وأغلقت بابها في وجهه وأمسكت عن تحقيق عناصر الاتهام الجوهري دون أسباب
مقبولة ولهذا جاء حكمها معيباً واجب النقض كما سبق الإيضاح.

وعن طلب وقف التنفيذ

فإنه لما كان الاستمرار في تنفيذ الحكم المطعون فيه من شأنه أن يرتب له
أضراراً جسيمة لا يمكن مداركتها بما يحق له — بعد ضم المفردات للزومها لتحقيق
أوجه الطعن — طلب وقف تنفيذه مؤقتاً ريثما يفصل في هذا الطعن .

فلهذه الأسباب

يلتمس الطاعن من محكمة النقض الأمر بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه مؤقتاً ريثما
يفصل في هذا الطعن.

والحكم : -

أولاً : بقبول الطعن شكلاً .

ثانياً : وفي الموضوع — بعد ضم المفردات للزومها لتحقيق أوجه الطعن — نقض
الحكم المطعون فيه والإعادة .

الحامى / رجائى عطية